جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية

# رسالة ماجستير بعنوان

# الإصلاح السياسي والاقتصادي في برامج الأحزاب السياسية الأردنية

**Political and economic reform in the Jordanian political parties platforms**

إعداد الطالب
أحمد محمد محمد عوض
الرقم الجامعي: 2009740016

إشراف الدكتور
خالد الدباس

حقل التخصص: الاقتصاد السياسي الدولي
الفصل الصيفي 2015

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي من جامعة اليرموك، إربد، الأردن



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| أعضاء لجنة المناقشة | | التوقيع |
|---|---|---|
| د. خالد الدباس | مشرفاً | ..... |
| د. خالد العدوان | عضواً | ..... |
| أ . د. محمد الهزايمة | عضواً | ..... |

تاريخ تقديم الرسالة 2015/8/20

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الإهـداء

إلى روح والدي رحمه الله

إلى روح والدتي رحمها الله

إلى زوجتي

إلى أبنائي وبناتي

إلى أشقائي وشقيقاتي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى

جميع أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك

وعلى وجه الخصوص الدكتور خالد الدباس على جهوده ومتابعته الحثيثة

لتفاصيل الرسالة أثناء إعدادها، واقتراحاته التي أثرتها،

وكذلك الدكتور خالد العدوان على تذليله كافة العقبات لإنجاز هذه الرسالة

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى

جميع الأصدقاء والزملاء الذين شجعوني على إكمال دراستي الجامعية


© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# فهرست المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| صفحة العنوان ..... | أ |
| أعضاء لجنة المناقشة ..... | ب |
| الإهداء ..... | ج |
| الشكر والتقدير ..... | د |
| فهرست المحتويات ..... | هـ |
| قائمة الجداول ..... | ز |
| الملخص باللغة العربية ..... | ح |
| الملخص باللغة الانجليزية ..... | ط |
| **الإطار العام للدراسة** ..... | 1 |
| المقدمة ..... | 2 |
| مشكلة الدراسة ..... | 3 |
| أهمية الدراسة ..... | 4 |
| أهداف الدراسة ..... | 5 |
| منهجية الدراسة ..... | 5 |
| مجتمع وعينة الدراسة ..... | 6 |
| حدود الدراسة ..... | 7 |
| صعوبات الدراسة ..... | 7 |
| مصطلحات الدراسة ..... | 7 |
| **الدراسات السابقة** ..... | 9 |
| الدراسات العربية ..... | 9 |
| الدراسات الأجنبية ..... | 14 |
| ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ..... | 16 |
| **الفصل الأول: الإطار النظري** ..... | 17 |
| مقدمة ..... | 18 |
| أولاً: مفهوم الاصلاح السياسي ..... | 18 |
| ثانياً: مفهوم الإصلاح الاقتصادي ..... | 20 |
| **الفصل الثاني: الأحزاب السياسية الأردنية** ..... | 25 |




© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة..... 26
مراحل تطور العمل الحزبي في الأردن..... 27
المرحلة الأولى: تأسيس الامارة..... 27
المرحلة الثانية: استقلال الدولة ..... 28
**الفصل الثالث: الاصلاح السياسي في برامج الأحزاب السياسية الأردنية**..... 33
تقديم..... 34
أولاً: حرية الرأي والتعبير..... 34
ثانياً: حرية التجمع والتنظيم..... 40
ثالثاً: حرية العمل الحزبي..... 44
رابعاً: الحق في الانتخاب والترشح..... 47
خامساً: الفصل بين السلطات..... 50
سادساً: استقلال القضاء..... 53
سابعاً: تداول السلطة ..... 55
**الفصل الرابع: الاصلاح الاقتصادي في برامج الأحزاب السياسية الأردنية** ..... 59
مقدمة..... 60
أولاً: مكافحة الفقر والبطالة..... 60
ثانياً: تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة..... 64
ثالثاً: الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادي..... 67
رابعاً: تخفيض عجز الموازنة العامة..... 70
خامساً: تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات..... 73
سادساً: تخفيض الدين العام ..... 75
سابعاً: إصلاح النظام الضريبي..... 77
**الفصل الخامس: الاستنتاجات**..... 82
تقديم ..... 83
أولاً: الاصلاح السياسي..... 83
ثانياً: الاصلاح الاقتصادي..... 85
التوصيات..... 89
المراجع..... 90

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة الجداول

**الجدول** **الصفحة**


جدول (1): قائمة بالأحزاب السياسية الأردنية وتاريخ تأسيسها ..... 31
جدول (2): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من حرية الرأي والتعبير..... 40
جدول (3): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من حرية التجمع والتنظيم..... 44
جدول (4): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من حرية العمل الحزبي..... 47
جدول (5): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من الحق في الانتخاب والترشح..... 50
جدول (6): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من الفصل بين السلطات..... 52
جدول (7): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من استقلال القضاء..... 55
جدول (8): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من تداول السلطة..... 57
جدول (9): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من الاصلاح السياسي..... 58
جدول (10): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من مكافحة الفقر والبطالة..... 63
جدول (11): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة 67
جدول (12): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية..... 70
جدول (13): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة..... 72
جدول (14): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات..... 75
جدول (15): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من تخفيض الدين العام..... 77
جدول (16): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من اصلاح النظام الضريبي..... 80
جدول (17): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من الاصلاح الاقتصادي..... 81


© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الملخص

عوض، أحمد محمد، الإصلاح السياسي والاقتصادي في برامج الأحزاب السياسية الأردنية، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، 2015 (المشرف: د. خالد الدباس)

هدفت الدراسة إلى تحليل مواقف واتجاهات الأحزاب السياسية الأردنية نحو الاصلاح السياسي والاقتصادي، كما جاء في برامجها ووثائقها الأساسية. ولغايات تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج تحليل المضمون، استناداً إلى وحدة الموضوع، من خلال تطبيقها على عشرة أحزاب سياسية تنتمي إلى مختلف التيارات السياسية في الأردن، والموزعة على الإسلام السياسي واليسارية والقومية والوسطية. وتم استخدام مجموعة من المؤشرات مقسمة على المجالين السياسي والاقتصادي على الشكل التالي: مؤشرات الإصلاح السياسي المتمثلة بحرية الرأي والتعبير، والتنظيم، والتجمع، والعمل الحزبي، والمشاركة في الحياة العامة، والحق في الانتخاب والترشح، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء وتداول السلطة. ومؤشرات الإصلاح الاقتصادي المتمثلة بمكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وتخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتخفيض الدين العام، وإصلاح النظام الضريبي.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمثلت في أن غالبية الأحزاب السياسية الأردنية، قيد الدراسة، لم تعتني بشكل كبير بصياغة برامجها ووثائقها السياسية، إذ أن برامجها ووثائقها لم تكن شاملة في تغطيتها مختلف المؤشرات الأساسية للإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي. كذلك لم تعكس غالبية هذه الأحزاب مرجعياتها وهويتها الفكرية والسياسية على اطروحاتها ومواقفها تجاه غالبية مؤشرات الإصلاح التي تم دراستها، وخاصة في جوانب الإصلاح الاقتصادي، بحيث يصعب تصنيف هذه الأحزاب إلى التيارات السياسية التقليدية المتعارف عليها (يسار، وسط ويمين)، استنادا إلى مواقفها واطروحاتها تجاه هذه المؤشرات. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الأحزاب السياسية الأردنية بعمل مراجعة لبرامجها ووثائقها السياسية، وإعادة تطويرها لتصبح أكثر شمولية بحيث تتضمن مختلف القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يحتاجه الأردن في الوقت الراهن، وتعكس المنظومة الفكرية والسياسية التي تصنف هذه الأحزاب السياسية في إطارها.

**الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، والإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي**



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

## Abstract

Awad, Ahmed Mohamad, political and economic reform in the Jordanian political party program, Master Thesis, University of 2015 (Supervisor: Dr. Khaled Al Dabbas).

The study aims to analyze the positions and attitudes of Jordanian political parties towards political and economic reform as stated in their core platforms and documents. For the purpose of achieving the objectives of the study, a content analysis approach is used. This is based on the unit of the subject, through applied to the ten Jordanian political parties distributed among the various political ideologies in Jordan, and distributed to Islamic-left and -moderate. A set of indicators has divided the political and economic fields as follows: (1) political reform indicators are freedom of opinion and expression, (2) freedom of assembly, (3) free of political party, (4) right to participation in public life, (5) the right to vote and candidate, (6) separation of powers, (7) independence of the judiciary and the rotation of power. The indicators of economic reform include (1) the fight against poverty and unemployment, (2) promotion of economic growth and sustainable development, (3) optimal utilization of economic resources, (4) reduction of the state budget deficit, (5) reduction of the current account deficit on the balance of payments, (6) reduction of public debt, and (7) reform the tax system.

The key findings of the study are that, the majority of the studied Jordanian political parties did not take care of developing their political programs and documents, as the platforms and documents were not comprehensive in their coverage of various basic indicators of political reform and economic reform Additionally, the majority of these parties documents did not reflect their political and ideological references, and the political positions and attitudes toward the majority of the reform indicators that have been studied, particularly in the aspects of economic reform, so that these parties are difficult to be classified into the traditional political currents accepted (left, center and right), based on their positions and attitudes to these indicators.

The study recommended the need for Jordanian political parties to review their political programs and documents, and re-developed these to be more comprehensive in including various issues related to political and economic reform that Jordan needs at the current time,



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

and reflect the political thoughts schools that classifies these political parties in the framework.

**Key words**: political parties, political reform, economic reform

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الإطار العام للدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المقدمة:**

يشتد الحوار في الأردن منذ ما يقارب ربع قرن حول الإصلاح السياسي والاقتصادي وملامحه وأولوياته. وقد جرى خلال الفترة التي تلت عودة الحياة البرلمانية في الأردن في العام 1989، نقاشات مكثفة ومحاولات عديدة لتطوير ملامح محددة لمحاور وأولويات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، وجاءت هذه المحاولات بمبادرات وجهود أطراف متعددة، وذات علاقة بعملية التحول الديمقراطي التي يعيشها الأردن منذ ربع قرن، الرسمية منها وغير الرسمية. وقد ساهمت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات والمجالس النيابية بتقديم تصورات حول ملامح الإصلاح في هذين المجالين، تضمنت تحديد للملامح والأولويات الواجب العمل عليها.

وتمثلت الملامح الأساسية في أي عملية إصلاح سياسي واقتصادي وفقا للخطاب العام، الرسمي وغير الرسمي في الأردن، ووفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها في عملية الإصلاح المذكورة، في جملة من المؤشرات؛ تتمثل في المجال السياسي بتعزيز حرية الرأي والتعبير، وحرية التنظيم والتجمع والعمل الحزبي، والمشاركة في الحياة العامة والحق في الانتخاب والترشح، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء وتداول السلطة.

أما في المجال الاقتصادي، فقد تمثلت مؤشرات الإصلاح بمكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وتخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتخفيض الدين العام، وإصلاح النظام الضريبي، وتحديد دور الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني.

ولم يتوقف الجدل في الأردن عند عناصر ومحاور وأولويات الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي فقط، بل تعداه ليشمل أسبقية أحدهما على الآخر، فيما إذا كان الإصلاح السياسي يسبق الإصلاح الاقتصادي؟ أم العكس؟ أم أنهما يسيران معا. وهذا الجدل لا يقتصر على الأردن، وإنما هو جدل يدور في الأوساط السياسية والأكاديمية العالمية، فبعض مدارس الفكر السياسي تشير إلى أولوية الإصلاح السياسي على الإصلاح الاقتصادي، والبعض الآخر يؤكد أولوية الإصلاح الاقتصادي على الإصلاح السياسي، والبعض يقول أن هذين المسارين يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتكاد تجمع النظريات السياسية في إطار مدارس الفكر السياسي الديمقراطي على أن وجود الأحزاب السياسية شرط لأي عملية إصلاح سياسي، وأنه لا بد أن يرافق ذلك عمل ممنهج لتنظيم وضمان وتيسير عملية تفاعل الأحزاب السياسية وتنافسيتها للقيام بدورها الأساسي كأحد أعمدة النظام السياسي الديمقراطي، إضافة إلى القيام بمهمة ضبط العلاقة بينها وبين مكونات النظام السياسي الأخرى، الهادفة للوصول إلى حكومات برلمانية، عبر تشريعات وممارسات تسهل تحقيق ذلك، وهو ما يستدعي من الأحزاب تثبيت وجودها في الحياة السياسية بشكل راسخ وواقعي، يؤثر في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والذي يحتاج إلى وجود ثقافة مجتمعية ورسمية تتعلق باعتبار الأحزاب ذات دور محوري في تغيير الواقع.

ولأن الأحزاب السياسية تعد اللاعب الأساسي في إدارة شؤون الدولة في إطار النظم السياسية الديمقراطية، فإن ذلك يفترض منها القدرة على تطوير رؤى وبرامج سياسية واقتصادية في مختلف مجالات الحياة. ومن هذا المنطلق، ولأن موضوعي الإصلاح السياسي والاقتصادي يشكلان المحاور الأساسية للخطاب السياسي المحلي الأردني منذ أكثر من عقدين، تأتي هذه الدراسة للوقوف على مدى موقف للإصلاح السياسي والاقتصادي لدى الأحزاب السياسية الأردنية، والوقوف على مدى تفضيلها لأي منهما كأولوية.

**مشكلة الدراسة:**

إن المتتبع لبرامج ومواقف واتجاهات الأحزاب السياسية الأردنية في العديد من القضايا، يجد العديد من الإشكاليات، سببها ضبابية وعدم وضوح العديد من الأطروحات والمواقف التي تقدمها هذه الأحزاب تجاه قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي وأولوياته وكيفية تحقيقه. ووجود العديد من المواقف المتعارضة للحزب السياسي ذاته، إضافة إلى تشابهها في العديد من المواقف والاتجاهات لدى العديد من الأحزاب السياسية التي تتباين في خلفياتها الفكرية والأيديولوجية، إلى جانب غياب المواقف تجاه بعض موضوعات الإصلاح السياسي والاقتصادي لدى العديد من الأحزاب السياسية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأدوار المرجوة التي يتوقع أن تلعبها الأحزاب السياسية الأردنية، سواء في إثراء الخطاب السياسي والاقتصادي أو بالتحليلات المعمقة التي تجريها للسياسات العامة وتطوير السياسات البديلة، فإن الأحزاب السياسية الأردنية يشوبها بعض



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضعف في مختلف جوانب هذه المجالات، ما أدى إلى ضعف تأثيرها في الحياة العامة والحياة السياسية الأردنية.

وتعاني الأحزاب السياسية الأردنية من إطار تشريعي غير ملائم للعمل الحزبي، حيث يتضمن قانون الأحزاب السياسية الحالي، وما سبقه من قوانين، العديد من القيود بشكل مخالف لمعايير الحق في التنظيم والممارسات الفضلى في العالم، والتي توزعت على الحصول على الموافقة المسبقة من قبل الحكومة، وكثرة عدد المؤسسين، وتوزيعهم على المحافظات ومنع العمل الحزبي في الجامعات. هذا إلى جانب أن قانون الانتخابات لا يشجع المواطنين للانتساب للأحزاب السياسية والعمل من خلالها، إضافة إلى العديد من ممارسات المؤسسات الرسمية التي تعيق العمل الحزبي وتمنعه من التوسع والانتشار. وهذا لا يلغي تأثير عوامل ضعف وبطء عملية التحول السياسي الديمقراطي في الأردن على عدم فاعلية هذه الأحزاب. لذلك تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: **ما مواقف واتجاهات برامج الأحزاب السياسية الأردنية نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن؟**

**أهمية الدراسة:**

تعد الأحزاب السياسية، وفقا لمختلف أدبيات الفكر السياسي، أحد الفاعلين الأساسيين في أي عملية إصلاح سياسي واقتصادي، إذ أن أهدافها وبرامجها وأجندتها السياسية والاقتصادية ورؤيتها لمضامين عملية الإصلاح واتجاهاتها، إلى جانب دورها في إدارة الدولة، من خلال تطوير سياسات عامة في مختلف جوانب حياة المجتمع، تحاول اقناع المجتمع بها بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين. بمعنى أن الأحزاب السياسية هي اللاعب السياسي الأساسي في الدول الديمقراطية. ويتم التمايز بين الأحزاب السياسية وفقا لمواقفها وسياساتها في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويعد هذا نقطة البداية لتمكينها من لعب دورا فاعلا في مضامين واتجاهات الإصلاح. ومن هنا تأتي أهمية إجراء هذه الدراسة، فهي من جانب تضيف الى المكتبة العلمية قراءة تحليلية لمواقف واتجاهات الاحزاب السياسية الأردنية نحو مفاهيم ومؤشرات الاصلاح السياسي والاقتصادي، ومن جانب جانب آخر، تقدم للفاعلين السياسيين في الأردن خارطة تحليلية لمضامين البرامج السياسية للأحزاب ووثائقها السياسية



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتعرف على رؤيتها في مجالي الإصلاح السياسي والاقتصادي، إضافة إلى أن هذه الدراسة سوف تساعد على تقديم مقترحات وتوصيات لتطوير برامج وأجندات الأحزاب السياسية الأردنية بشكل يتوائم مع أولويات عملية الإصلاح في الأردن.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تقديم قراءة تحليلية لمفاهيم الاصلاح السياسي والاقتصادي في ضوء التجربة الأردنية وأولوياتها.
2. تحديد وتحليل اتجاهات برامج و(وثائق) الأحزاب السياسية الأردنية في قضايا الإصلاح السياسي في الأردن.
3. تحديد وتحليل اتجاهات برامج ووثائق الأحزاب السياسية الأردنية في قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأردن.

**منهجية الدراسة:**

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن أسئلتها، سيتم استخدام أداة تحليل المضمون، استنادا إلى وحدة الموضوع، ذلك بإجراء قراءة تحليلية لبرامج ووثائق عينة من الأحزاب السياسية الأردنية، البالغ عددها في وقت إعداد هذه الدراسة 36 حزبا سياسيا[1]، للوقوف على مكانة الإصلاح السياسي والاقتصادي في برامج ووثائق هذه الأحزاب وكيفية تناولها له، في ضوء مجموعة من المؤشرات مقسمة على المجالين السياسي والاقتصادي على الشكل التالي:

مؤشرات الإصلاح السياسي: حرية الرأي والتعبير، والتنظيم، والتجمع، والعمل الحزبي، والحق في الانتخاب والترشح، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء وتداول السلطة.

مؤشرات الإصلاح الاقتصادي: مكافحة الفقر، والبطالة، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة،

[1] دائرة الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني في وزارة الداخلية الأردنية، نيسان 2015.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتخفيض الدين العام، وإصلاح النظام الضريبي.

ولغايات تحقيق أهداف الدراسة، تم تحليل البرامج السياسية والوثائق الأساسية التي تتضمن مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة، وفق أربعة معايير أساسية تمثلت في مجال الإصلاح السياسي كما يلي: (تأييد) واعطي وزنا نسبيا (100%)، و(تأييد ضمني) وأعطي وزنا نسبيا (66.7%)، و(تأييد مشروط) واعطي وزنا نسبيا (33.3%)، و(تجاهل) وأعطي وزنا نسبيا (0%). كذلك تم تحليل مواقف الأحزاب السياسية في مجال الاصلاح الاقتصادي كما يلي: (تناوله مع اقتراحات) واعطي وزنا نسبيا (100%)، و(تناوله بدون اقتراحات) واعطي وزنا نسبيا (66.7%)، و(تناوله ضمنيا) واعطي وزنا نسبيا (33.3%)، و(تجاهله) واعطي وزنا نسبيا (0%). ثم بعد ذلك تم احتساب الوزن النسبي كنسبة مؤية.

**مجتمع وعينة الدراسة:**

لغايات تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها تم اختيار عينة قصدية من الأحزاب السياسية مكونة من 10 أحزاب سياسية أردنية، موزعة على مختلف التيارات الفكرية والسياسية ذات الطابع اليساري واليميني والوسط، من أصل 36 حزبا سياسيا مسجلة في وزارة الداخلية، وذلك بهدف تحديد مواقف الأحزاب السياسية الأردنية تجاه عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، وفي ضوء العديد من المعايير المذكورة أعلاه. وتتمثل الأحزاب السياسية المكونة لعينة الدراسة في ما يلي: حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الوسط الإسلامي، والحزب الشيوعي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب البعث العربي التقدمي، والحزب الوطني الدستوري، وحزب الرسالة، واخيرا حزب التيار الوطني.

ونتيجة لعدم توفر وثائق تحت عنوان "برنامج سياسي" لكافة الأحزاب السياسية قيد الدراسة، وتوفر وثائق أخرى تتضمن خطاب ومواقف هذه الأحزاب، فقد تم اختيار وثائق أخرى لهذه الأحزاب لغايات تحليلها، وهي تتمثل في الوثائق الأساسية للأحزاب ومرتكزاتها ونظمها



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية، بالإضافة إلى برامجها الانتخابية التي استخدمتها في الدعاية الانتخابية للانتخابات البرلمانية الأخيرة.

**حدود الدراسة:**

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية، وهي نطاق عمل الأحزاب السياسية الأردنية، أما الحدود الزمانية للدراسة فتتمثل في مجمل الأحزاب السياسية المسجلة لدى الحكومة الأردنية حتى نهاية شهر آذار 2015.

**صعوبات الدراسة:**

واجهت عملية إجراء هذه الدراسة العديد من المعوقات تتمثل أهمها فيما يأتي:

1. عدم توفر دراسات تحليلية سابقة لمضامين برامج الأحزاب السياسية الأردنية، للتعرف على المنهجيات التي تم استخدامها سابقاً في مثل هكذا دراسات.
2. عدم توفر برامج سياسية واقتصادية مكتوبة للعديد من الأحزاب السياسية الأردنية، وسيتم تجاوز هذا المعوق من خلال الاطلاع على بعض الوثائق الخاصة بهذه الأحزاب مثل المواثيق والوثائق الأساسية الخاصة بالأحزاب قيد الدراسة.

**مصطلحات الدراسة:**

**الأحزاب السياسية:** هنالك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم "الأحزاب السياسية"، حيث أشار "موريس دوفرجيه" إلى أن الحزب السياسي عبارة عن "مجموعة طوائف أو اجتماع مجموعات صغيرة تنتشر في البلاد ترتبط فيما بينها بنظم تنسق عملها للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخاب"[1]، إلى جانب ذلك يعتبر الحزب السياسي "ذلك الجمع من الأفراد المتحدين، والذين يعملون بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، أو المشاركة فيه بقصد تنفيذ وتحقيق برامج سياسية معينة".[2]

[1] دوفرجيه، موريس، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبدالمحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011، ص 79.
[2] الخطيب، نعمان أحمد، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة مؤتة، الأردن، 1994، ص 15.



© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقدم قانون الاحزاب السياسية الأردني تعريفا للحزب السياسي تمثل في "كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقا لأحكام الدستور، وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية".[1] ويلاحظ في هذا التعريف عدم الاشارة أن الحزب السياسي يهدف الى الوصول الى السلطة السياسية، واكتفى الى أنه يهدف الى المشاركة في الحياة السياسية. ولغايات هذه الدراسة أعتمد الباحث تعريفا اجرائياً خاصا للحزب السياسي يتمثل في "مجموعة من الأفراد يرتبطون مع بعضهم البعض وفق منظومة من القيم والمبادىء ويعملون على تحقيقها من خلال تشكيل حكومات بوسائل ديمقراطية تعتمد الانتخاب الحر".

**الإصلاح السياسي:** يتفاوت مفهوم الإصلاح السياسي، ويتداخل مع مفاهيم أخرى مثل التنمية السياسية والديمقراطية، سبب هذا التفاوت والتداخل يعود إلى الرؤية التي يتم من خلالها النظر إلى موضوع الإصلاح السياسي ذاته.

وتركزت التعريفات التي تناولته على تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد، وهو ركن أساسي للحكم الصالح، وتجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقًا عاماً للدستور وسيادة للقانون. وهو كذلك تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها الجوهرية، وهو يختلف عن الثورة.[2] ولغايات هذه الدراسة يقدم الباحث تعريفا اجرائيا لمفهوم الاصلاح السياسي يتمثل في "الإجراءات التي يتم العمل على تنفيذها لتمكين الناس من التمتع بحقوقهم السياسية والمدنية، والتي تتمثل في حرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمع والعمل الحزبي والحق في الانتخاب والترشح والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وتداول السلطة".

**الإصلاح الاقتصادي:** تتفاوت دلالات مفهوم الإصلاح الاقتصادي تبعا للنظريات الاقتصادية، وهو مفهوم معاصر ظهر في بداية الثمانينات من القرن العشرين، وكان أول من استعمله كل من

---

[1] قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لسنة 2012،
http://www.pm.gov.jo/DWWebClient/IntegrationViewer.aspx?DWSubSession=2649&v=1891

[2] العريان: محمود، الإصلاح في الوطن العربي، بحث في دلالة المفهوم، موقع شبكة الصحافة غير المنحازة، 2010، http://www.voltairenet.org/article129812.html .



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقاريرهما، ويتمثل في جملة من الإجراءات الهادفة إلى حل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول في البنى الهيكلية لاقتصاداتها[1]. ولغايات هذه الدراسة يقدم الباحث تعريفا اجرائيا لمفهوم الإصلاح الاقتصادي يتمثل في "الإجراءات التي يتم العمل على تنفيذها والهادفة إلى مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وتخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتخفيض الدين العام وإصلاح النظام الضريبي".

**الدراسات السابقة:**

**الدراسات العربية:**

1. **دراسة (العدوان، 2013)، بعنوان "التحول الديمقراطي في الأردن للفترة 1989 – 2005"**[2].

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على منطلقات التحول الديمقراطي والسياسي، وتحديد العوامل المؤثرة في عملية التحول هذه؛ كالعوامل الخارجية والعوامل الإقليمية، ثم الدوافع الداخلية للتحول الديمقراطي والسياسي، وذلك من خلال الأسس التشريعية والمبادئ القانونية المنظمة للتحول الديمقراطي. وتناولت الدراسة أثر قوانين الأحزاب السياسية على التحول الديمقراطي، واستعرضت دور المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني في التطور السياسي والديمقراطي، ومنها الأحزاب السياسية، حيث تناولت مراحل تطور الأحزاب الأردنية وتصنيفها، واستخدم الدرساة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الأحزاب العقائدية لعبت دورا في تطور الحياة السياسية كالأحزاب الإسلامية والقومية واليسارية. وتوصلت أيضا الى أن النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني وخاصة النسائية منها لعبت دورا أساسيا في الحياة السياسية والتحول الديمقراطي والمنظمات النسائية.

---

[1] الفياض: عباس، قضايا اقتصاديه معاصره: الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، 2011، www.ao-academy.org/docs/research.doc

[2] العدوان: عبدالحليم مناع، 2013، التحول الديمقراطي في الأردن للفترة (1989 – 2005)، دار الصايل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**2. دراسة (الخلايله، 2012) بعنوان "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة من عام 1999-2012".[1]**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإصلاح السياسي في الأردن للفترة 1999 – 2012 ، وتحديد مفهوم المشاركة السياسية في إطاريها النظري والعملي وأهميتها في الأردن، والتعرف على آليات التفاعل بين عملية المشاركة السياسية والقرار السياسي في الأردن، مع إبراز أثر الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية في الأردن. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن واقع الإصلاح السياسي في الأردن كان حافلاً بالإنجازات على مستوى التشريع، وأن للمشاركة السياسية أهمية كبيرة كونها ضرورية على صعيد الفرد والمجتمع والدولة، لأنها العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتحقق للمجتمع المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الشعب الواحد، وتحقق للدولة الوحدة الوطنية عن طريق إدماج المواطنين وبشكل متزايد في الحياة العامة. وتبين كذلك أن للإصلاح السياسي أثر كبير على قنوات المشاركة السياسية من خلال زيادة مستوى المشاركة الشعبية في الانتخابات العامة، والاهتمام بالنقابات المهنية التي لها دور مهم في الحياة السياسية من خلال الشرائح الاجتماعية المنتمية لتلك النقابات، والمصادقة على المقترحات المتعلقة بإصدار قانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخابات وقانون الهيئة المستقلة للانتخابات، فضلاً عن العمل على تحسين دور المرأة في المشاركة السياسية.

**3. دراسة (سيف، وابو رمان، 2012)، بعنوان "الأجندات الاقتصادية للأحزاب الإسلامية".[2]**

هدفت الدراسة الى تحديد ملامح الأجندات الاقتصادية للأحزاب السياسية الاسلامية في بعض الدول العربية، حيث تناولت الدراسة الأجندات الاقتصادية للأحزاب الإسلامية لكل من حزب النهضة في تونس، وحزب الحرية والعدالة في مصر، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، وجبهة العمل الإسلامي في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الأحزاب أظهرت أداءً قويا في

---

[1] الخلايله: هشام سلمان، 2012، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة من عام 1999-2012، رسالة ماجستير، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الاردن ، 2012.

[2] سيف، ابراهيم، ابو رمان، محمد (2012)، الأجندات الاقتصادية للأحزاب الاسلامية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صناديق الاقتراع، كما أشارت الدراسة إلى أن نجاحات الأحزاب الإسلامية أثارت مخاوف حول طموحاتها السياسية والاجتماعية من خلال فرض الشريعة الإسلامية وما يترتب عليها من أثار اقتصادية واجتماعية. كما قدمت الدراسة وصفا لواقع الاقتصاد في الدول العربية للدول التي تناولتها الدراسة، حيث أشارت إلى أن الأحزاب في مقترحاتها للتغلب على التحديات الاقتصادية الرئيسية توصف بأنها مقترحات طموحة. ولكن الأحزاب التي تناولتها الدراسة لم تشر إلى دور الدولة في الاقتصاد والأولويات التي ستتبعها تلك الأحزاب، وكيفية تأمين الموارد المالية للازمة لبرامجها الاقتصادية والإطار الزمني للنتائج الاقتصادية في برامجها. كما أشارت إلى أن الأحزاب التي تناولتها الدراسة لا ترقى إلى مستوى تقديم برامج شاملة ومتكاملة وتفتقر إلى الخبرة والأولويات الواضحة وسبل بناء وتمويل خطط النمو الطموحة لتلك الأحزاب.

**4. دراسة (الحسامي، 2010) بعنوان "الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية" للفترة من عام 1989-2008 [1]:**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أدوار الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الأردن، واكتشاف المعوقات التي تحد من دور وفاعلية الأحزاب السياسية الأردنية فيها، والوسائل التي تساهم في الحد من هذه المعوقات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الإرث الثقافي السلبي الذي كرس الخوف من الانخراط في الأحزاب السياسية، كذلك أدت عملية تشويه صورة الأحزاب السياسية الذي عززته وسائل التنشئة السياسية كالحكومة، والقيود القانونية المتمثلة بقانون الانتخابات الذي كان يعتمد على مبدأ الصوت الواحد وقانون الاجتماعات العامة وضعف الموارد المالية للأحزاب، مما أدى إلى هيمنة المتنفذين على هذه الأحزاب. كما أشارت الدراسة إلى ضعف الأحزاب السياسية وتهميش دورها التنموي وتغول السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسية من خلال القيود القانونية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع الأردني.

[1] الحسامي: أحمد عقله، 2010، الأحزاب السياسية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، 2010.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. **دراسة (بني سلامة، 2007) بعنوان " الإصلاح السياسي: دراسة نظرية":[1]**

هدفت الدراسة إلى تقديم قراءة نظرية للإصلاح السياسي، حيث تم استعراض مفهوم الإصلاح السياسي. وتناولت معيقات الإصلاح السياسي بأنواعه السياسية والثقافية والاقتصادية، وأدوات ومؤسسات الإصلاح السياسي التي من خلالها تنعكس أثار الإصلاح إلى واقع ملموس، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى ان المؤسسات شبه المستقلة والمستقلة كالأسرة ومؤسسات التعليم والمؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والجمعيات تلعب دورا رئيسيا وهاما في عملية الإصلاح السياسي، إذ لا يمكن أن يكون هناك نظام ديمقراطي في ظل غياب الأحزاب السياسية التي تعتبر عمادا للديمقراطية. كما تناولت الدراسة دور المؤسسات الرسمية كلاعب في الإصلاح السياسي كالبرلمان والقضاء. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء إصلاح سياسي حقيقي يقوم على مبادئ الديمقراطية، وأشارت إلى أن الإصلاح السياسي يجب أن يؤدي إلى تعزيز الحريات وتحقيق المشاركة السياسية وكفالة احترام حقوق الإنسان لتحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة التحديات من خلال الإصلاح السياسي كطريق أو خيار أمثل. وأكدت الدراسة أن الإصلاح السياسي يعد ظاهرة قديمة، ويأخذ اشكالا متعددة، فقد يتم إجراء الإصلاح بالعنف، أو بالتغيير السلمي، وهو حاجة إنسانية لا يمكن تجاهلها، لأن البديل عنه هو تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية.

6. **دراسة (الشرعة، 2007) بعنوان "مقومات وآليات الإصلاح السياسي في الأردن: 2001-2006":[2]**

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الإصلاح السياسي والتعرف على الدوافع المحلية والدولية لعملية الإصلاح السياسي في الأردن، وواقع وآليات وبرامج الإصلاح السياسي ومعوقاتها ونتائجها في الأردن. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم الإصلاح السياسي متداخل بمفاهيم أخرى، وهو جزء من عملية التنمية السياسية، وأن التغيير والتحديث والتطور السياسي يعد من الغايات التي تسعى عملية الإصلاح السياسي لها.

---

[1] بني سلامة: محمد تركي، الاصلاح السياسي: دراسة نظرية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المفرق-الأردن، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس، آب 2007، ص 142.

[2] الشرعة،: محمد كنوش، مقومات وآليات الاصلاح السياسي في الأردن: 2001-2006، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المفرق-الأردن، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس، آب 2007، ص 100.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت كذلك إلى أن الإصلاح السياسي في الأردن جاء نتيجة مجموعة من التحولات الإقليمية والدولية، التي ساهمت في التأثير على واقع العمل السياسي والاقتصادي الفاعل. وكانت الحاجة ماسة إلى إحداث تغييرات جذرية في قانون الانتخاب والأحزاب وقوانين الحريات العامة والقضاء والإعلام، من أجل الوصول إلى تنافس حقيقي وواقعي لتداول السلطة، وصولا إلى تحقيق تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة.

**7. دراسة (غالي وآخرون، 2002) بعنوان "التفاعل بين الديمقراطية والتنمية"[1]:**

هدفت إلى تحليل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية على المستوى العالمي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية علاقة متكاملة، وأن كل واحدة منها تعزز الأخرى. وأن التجربة البشرية أشارت إلى أن الحالات التي فصل فيها بين الديمقراطية والتنمية، كانت تؤدي إلى فشل في الإصلاح الديمقراطي والتنمية معاً، إذ أن الترابط بينهما يساعد الآخر على النجاح. لأن نجاح الإصلاح الديمقراطي بحاجة إلى تدابير اقتصادية واجتماعية تدفع لتعميق التنمية، والتي يحتاج تعزيزها إلى إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية في مختلف المجالات.

**8. دراسة (المصالحة، 1999)، بعنوان "التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينات والتسعينات"[2]:**

هدفت الدراسة الى استعراض التجربة الحزبية السياسية الأردنية خلال فترة الخمسينات، واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي، وتوصلت الى أن الحياة السياسية الأردنية لم تستطع أن تخطو خطوات واسعة إلى الأمام. وأشار إلى أن التراث الثقافي للمجتمع العربي لا يعبر عن حماس لقبول ظاهرة الأحزاب السياسية، كأمر جديد وغريب على المجتمع لاتسامه بمجتمع قبلي وديني. كما أن النظام الاجتماعي القبلي والعشائري لم يسهل عمل الأحزاب السياسية كنموذج

---

[1] Ghali: Boutros Boutros et al, 2002, The Interaction between Democracy and Development, report, UNISCO, France, 2002.

[2] المصالحة، محمد، 1999، التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينات والتسعينات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الاولى، 1999.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيادي على المجتمع. وأشار الباحث إلى أن الأحزاب السياسية في الخمسينات لا تعبر عن تمايز طبيعي واضح، فهي أقرب إلى التجمعات الشخصية التي لا تتعدى النخب الطائفية على الرغم من جماهيرية بعضها، كما أن بعض الأحزاب العقائدية التي نظمت في الأردن حملت مفاهيم أصولها في الخارج أي عبارة عن فروع لأحزاب عقائدية خارجية. كما أشار إلى أن فشل التجربة الحزبية لفترة الخمسينات يعود بدرجة رئيسية لفقدان التنظيم المؤسسي للأحزاب وعدم تبلورها كأداة فاعلة للتنمية الشاملة، وأن أسباب فشل التجربة الحزبية السياسية في تلك المرحلة توزعت بين أسباب موضوعية تتصل بالبيئة والنظام السياسي، وأسباب ذاتية لها علاقة بالأحزاب والقيادات الحزبية، وأخرى خارجية تتصل بالسياسات الغربية. وتناول الباحث التجربة الحزبية في الأردن لفترة التسعينات حيث أشار إلى أن الأحزاب السياسية الأردنية في وضعها تلك الفترة عبارة عن مؤسسات مدنية تكتسب حقوقها القانونية دون أن يكون لها تأثير ملموس على الأحداث الداخلية والخارجية، وأن النقلة النوعية من العمل الحزبي والسماح بالعمل العلني لم يتكيف المجتمع على واقع الأمر بعد الانقطاع الطويل عن العمل الحزبي، كما أن المجتمع الأردني لا يزال ينظر إلى الحزب على أنه جسم غريب على النظام السياسي الأردني.

**الدراسات الأجنبية:**

**Hakala, Pekka, 2011, "Reform of the Political System in Jordan: A Prudent First Step Towards Constitutional Monarchy".[1]**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المطالب العامة للإصلاح السياسي والاقتصادي الذي نادى به الحراك الشبابي والنشطاء السياسيين في الأردن، إلى جانب توقعات انعكاس الربيع العربي على الأردن. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أن الخطوة التي اتخذتها السياسة الأردنية في التوازن بين القوى السياسية المختلفة، تعتبر طريقاً للانفتاح والتقدم والديموقراطية، وأن العمل على إصلاح قانون الأحزاب السياسية، عزز الحياة الحزبية والتعددية السياسية بطرقة تمكن القوى السياسية الفاعلة للمشاركة

[1] Hakala, Pekka, "Reform of the Political System in Jordan: A Prudent First Step Towards Constitutional Monarchy", Directorate –General for External Policies of the Union Policy Department, European Parliament, Belgium, 2011.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العملية الانتخابية وصفي عملية صنع القرار، وتوصلت كذلك إلى أن النتائج التي توصلت إليها اللجنة الملكية للإصلاح الدستوري، تعد خطوات إصلاحية تقدمية حيث عززت وأقرت العمل بمبدأ الفصل بين السلطات، وإنشاء محكمة دستورية، ولجنة انتخابية مستقلة، بالإضافة إلى حماية حرية التعبير.

**Muasher, Marwan, 2011, A Decade of Struggling Reform Efforts in Jordan: The Resilience of the Rentier System".[1]**

هدفت هذه الدراسة الى قراءة دور وتأثير الربيع العربي والاحتجاجات في زيادة الضغط على الحكومة للقيام بعملية إصلاحية شاملة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات تمثل أهمها في أنه بعد مرور عقد على عملية الإصلاح في الأردن، لا يوجد مؤشرات تدل على نجاح العملية الإصلاحية، حيث توقفت عملية الإصلاح في مختلف المجالات، بالإضافة إلى ذلك تراجع مستوى الحريات المدنية والحقوق السياسية، مما تسبب بتراجع مكانة الأردن الدولية. إلى جانب ذلك فقد ارتفعت معدلات الفساد في البلاد، مما أدى إلى تراجع تصنيف الأردن في مؤشر الشفافية الدولية. وأن الحكومات الأردنية تعمل على تطوير مبادرات إصلاحية بدلاً من إطلاق برامج إصلاحية حقيقية، بالإضافة إلى أن استمرارية تغيير الحكومات في الأردن سيعمل على تغيير الخطط والأولويات في الإصلاح، مما يؤدي إلى فشل عملية الإصلاح. وطالبت الدراسة بضرورة أن يرافق عملية الإصلاح الاقتصادي إصلاحاً سياسياً، وتطوير آليات المساءلة، وإن عملية الإصلاح تحتاج إلى تنفيذ.

**Alissa, Sufyan, 2007, "Rethinking Economic Reform in Jordan: Confronting Socioeconomic Realities".[2]**

[1] Muasher, Marwan, "A Decade of Struggling Reform Efforts in Jordan: The Resilience of the Rentier System", Carnegie Endowment for International Peace, may, 2011.

[2] Alissa, Sufyan, "Rethinking Economic Reform in Jordan: Confronting Socioeconomic Realities", Carnegie Endowment for International Peace, July 2007.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حدود الإصلاح الاقتصادي في الأردن، وتحديد العوامل الكامنة وراء فشل عملية الإصلاح وتحديد أهم الجهات الفاعلة التي تؤثر على العملية الإصلاحية ونتائجها. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الأردن نجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانخراط في السوق العالمي وتحرير التجارة والخصخصة، ولكنه فشل في إيجاد حلول طويلة الأمد لأهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة في البلاد. وقد ساعد وجود قوة أمنية فعالة، واستمرارية الدعم السياسي الدولي الكبير الأردن في الحفاظ على استقراره وقوته، وقلل من التهديدات الخارجية، هذا إلى جانب التحويلات المالية من المغتربين التي زادت من تخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. وأشارت الدراسة كذلك إلى أن فشل الأردن في مواجهة التحديات الاقتصادية الكبيرة كالفقر والبطالة والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، شكل تهديداً حقيقياً للاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد. إلا أن قدرة الدولة على تنفيذ الإصلاح الاقتصادي الشامل محدودة بقيود رئيسية، أولها أن الإصلاح الاقتصادي يفتقر إلى مشاركة سياسية واسع، بالإضافة إلى أن الإصلاح الاقتصادي يواجه مقاومة شديدة من المستفيدين من الأوضاع الراهنة.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تتناول الكيفية التي تعاملت فيها الأحزاب السياسية الأردنية مع مواضيع الإصلاح السياسي والاقتصادي، وترمي إلى تحديد وتحليل مواقف واتجاهات الأحزاب السياسية الأردنية في قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، إلى جانب تحديد أوجه الاختلاف والتباين بين الأحزاب السياسية الأردنية نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى الوقوف على الكيفية التي تتعامل فيها الأحزاب السياسية الأردنية مع أولويات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن. بينما الدراسات السابقة تناولت مفهوم الإصلاح السياسي بشكل عام وفي الأردن على وجه الخصوص، وكذلك وقفت على محددات ومعوقات الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، إلى جانب قراءة في المضامين الاقتصادية للأحزاب السياسية الإسلامية، وكذلك العلاقة بين بين الديمقراطية والتنمية.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الأول

# الإطار النظري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## مقدمة

يعرض هذا الفصل الأطر النظرية التي تقوم عليها سياسات الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، والكيفية التي تم فيها تطوير مؤشرات الدراسة في كلا الجانبين. وتقديم قراءة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هذين النوعين من الإصلاح.

### أولاً: مفهوم الإصلاح السياسي

يعرف الإصلاح لغة بأنه الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أفضل، ويندرج مفهوم الإصلاح السياسي ضمن عدة مفاهيم تدور كلها حول الانتقال السياسي أو التغيير السياسي. ويمكن القول أن فكرة الإصلاح فكرة قديمة، حيث تحدث كتاب يونانيون أمثال أرسطو، وأفلاطون، عن الكثير من الأفكار الإصلاحية، كالعدالة، والقيم، وتنظيم المجتمع، والمساواة في توزيع الثروات، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي للثورة. وتعتبر فكرة الإصلاح هدف سامي للعديد من الفلاسفة والقادة السياسيين، حيث ذكرها العديد منهم في نظرياتهم في العصور الوسطى، وصولا إلى العصر الحاضر.

إن عملية التغيير أو التحول تعني تغيير الهياكل والبنى الاجتماعية والسياسية القائمة التي تنظم عمل الدولة، وتؤثر على مخرجات النظام[1]. كذلك فإن الإصلاح السياسي يعني النزوع إلى إدخال تطويرات واتخاذ خطوات لتحسين الوضع الراهن، وهو الاتجاه المنادي بالتقدم عن طريق التدرج والتطوير والإصلاح والتكافل الطبقي دون اللجوء إلى الثورة أو الصدام الاجتماعي.[2]

والإصلاح السياسي هو محصلة لجميع جهود المنخرطين في عملية الإصلاح، من خلال خلق الحوافز وتفعيل الطاقات البشرية وإبداع المبادرات وإدارة التحولات وتجديد وتطوير الشروط، من خلال العمل الدؤوب المتواصل على الذات والأفكار.[3] هذا إلى جانب أن الإصلاح السياسي عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل الدولة في

---

[1] جفال، عمار، ( 2005)، "المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، ندوة " الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 5.

[2] الكيالي، عبدالوهاب، (1979)، "موسوعة السياسة"، الجزء الأول، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص 208.

[3] عبيدات، خالج، (2004)، "مسيرة الاصلاح في الوطن العربي، جريدة الرأي، العدد 12391، 2004/8/24.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة مستندة إلى التدرج، وهو تطوير لكفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا.[1]

كذلك فإن الإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو إيجاد نظم ديموقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية، وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسة التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية .[2]

ويمكن تصنيف الإصلاح السياسي إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى ترى أن الإصلاح السياسي سلوك. أما المجموعة الثانية فترى الإصلاح السياسي أسلوب. وحسب وجهة النظر الأولى فإن الإصلاح السياسي يفضي إلى الانتقال من حال إلى حال، أو الانتقال من وضع اجتماعي أو أيديولوجي أو سياسي إلى آخر، أو الانتقال من وضع غير ديموقراطي إلى ديموقراطي، كذلك فإن هذه العملية تستلزم القيام بمراجعة القيم السياسية المساندة بسبب عدم مواكبتها للعصر الحديث ومتطلباته. في حين تركز المجموعة الثانية على أن الإصلاح السياسي يتم على أساس إحداث التغيير السياسي، وهنالك وجهة نظر أخرى ترى أن الإصلاح السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، وهو مصطلح يطلق مجازاً على التغيير السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية، أي دون إراقة الدماء.[3]

وكثيراً ما يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي، ومفهومي التغيير السياسي والتنمية السياسية، وجميعها تصب في حالات التحول التي تحدث في النظام السياسي، لكن مع الاختلاف في المضمون والآليات، فالتغير السياسي يشير إلى التحول في البنى أو العمليات أو الغايات بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمضامينها، مثل السلطة والإجبار والنفوذ السياسي داخل الدولة، أو في علاقاتها الخارجية، أما التنمية السياسية فهي الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، وتعني كذلك نمو وتطور قدرات

---

[1] العيسى، شملان ومشاقبة، أمين، (2005)، "الاصلاحات السياسية في العالم العربي"، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، العدد (1)، ص 6.
[2] بني سلامة، 2007، مرجع سابق.
[3] جفال، عمار،(2005)، مرجع سابق



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته، وهي لدى البعض تعني نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية، إذ أن جوهر التنمية كعملية وفعل مخطط وإرادي هو بناء الديمقراطية. وللتنمية عدة أعراض منها: زيادة قدرة النظام السياسي، التمايز البنائي والوظيفي، وتحقيق أكبر قدر من المساواة من خلال الخضوع لمبدأ سيادة القانون، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية على المستويين المحلي والوطني، واعتماد معيار الكفاءة وحدها كمعيار للتوظيف الإداري والسياسي، وإذا أمعنا النظر في هذه الأعراض، فإنها تتعلق بجلّها في عملية بناء الديمقراطية.[1] ويشير البعض إلى أن الإصلاح يعتبر مشروعا حضاريا، وأنه تصور لإعادة صياغة مجتمع ما في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يجد هذا التصور طريقا إلى التطبيق.[2]

وخلاصة القول، فإن الاصلاح السياسي يعد تعديلا في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة، استناداً لمفهوم التدرج دون المساس بأسسها، وهو يختلف عن مفهوم الثورة. ويقوم الإصلاح السياسي على جملة من المرتكزات الأساسية، تتمثل في: حرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمع السلمي والعمل الحزبي والمشاركة في الحياة العامة والحق في الانتخاب والترشح والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وتداول السلطة.[3]

**ثانياً: مفهوم الإصلاح الاقتصادي**

تناول العديد من الباحثين الإصلاح الاقتصادي باعتباره إجراءات اقتصادية لازمة للوصول إلى مستوى مرتفع من الكفاءة والتنافسية، من خلال تحقيق علاقة متوازنة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته، وبما يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الأساسية في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام. ويتضح مما سبق، أن مفهوم الإصلاح الاقتصادي ينطوي على عدة أمور، أهمها: تصحيح أسس الاقتصاد الكلي والتركيز عليه، وتحقيق التوازن الاقتصادي في

---

[1] المشاقبة، أمين، (2011)، الإصلاح السياسي المعنى والمفهوم، جريدة الدستور، http://goo.gl/6CqsU7

[2] السيد، ياسين، (1997)، تجديد المشروع القومي العربي: التشخيص والتصور والاستراتيجية، في محمود مصطفى، مصر ومشروعات النظام الجديد في المنطقة مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، القاهرة، ص 54.

[3] العهد الدولي الخاص بشأن الحقوق المدنية والسياسية، 1966.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجل القصير والمتوسط، من خلال إجراءات الإصلاح المالي والنقدي لأسعار الصرف والدخل، ورفع الكفاءة الانتاجية للمنشآت على المدى الطويل، لزيادة إنتاجيتها وكفاءتها، وتحقيق النمو في الاقتصاد، إلى جانب تحسين مستويات المعيشة في بيئة اقتصادية كلية مستقرة يتم فيها السيطرة على الضغوط التضخمية، إضافة إلى اتباع سياسات اقتصادية، وذلك لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات والميزان التجاري.[1]

ويتباين مفهوم الإصلاح الاقتصادي وفقا لطبيعة الفكر الاقتصادي الذي يتم استخدامه لتطوير وتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، وفي هذا الإطار، هنالك ثلاثة مدارس فكرية أساسية تستند إليها مختلف سياسات الإصلاح الاقتصادي منذ عقود. تتمثل الأولى في المدرسة الليبرالية بمختلف فروعها، والتي وضع لبناتها الأولى الفيلسوف الاسكتلندي "آدم سميث"، في القرن الثامن عشر، ويعتبره البعض مؤسس علم الاقتصاد الحديث، من أهم أعماله الاقتصادية كتابه الأكثر شهرة في عالم الاقتصاد "ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776، تقوم نظرية "آدم سميث" الاقتصادية على جملة من المبادئ تؤدي إلى بناء حالة من الرخاء الاقتصادي التي من وجهة نظره، تتمثل في الطموح نحو المنفعة الذاتية، وتجزئة العمل والتخصص، والتجارة والمنافسة يجب أن تكون حرة.[2]

مقابل ذلك، كانت المدرسة الاشتراكية بكافة تياراتها، والتي وضع أسسها الحديثة "كارل ماركس"، الذي كان مؤلفه الأكثر شهرة والذي عكس فيه نظريته في الاقتصاد السياسي "رأس المال" وحلل الواقع الاقتصادي، وناقش فيه النظريات الاقتصادية التي سبقته. وتركز نظريته على أن طبيعة النظام الرأسمالي تقوم على فكرة الصراع الطبقي واستغلال الطبقة العاملة، ويرى فيه نظاما مهددا بشكل دائم بالأزمات. ويفسر "ماركس" الربح الذي يجنيه صاحب العمل في إطار هذا النظام، أنه يقوم على "فائض القيمة" الذي ينجزه العمال بعد خصم الأجور وتكاليف مدخلات الإنتاج، الأمر الذي يعني أن قيمة فائض القيمة يساوي قدر استغلال العمال، وعليه تلازمت الرأسمالية مع الاستغلال، وقد قامت التوجهات الاقتصادية لهذه النظرية في السياسات الاقتصادية

[1] عودة، سوسن، 2013، الإصلاح الاقتصادي: المفهوم والسياسات والأهداف، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، طرابلس، ليبيا، http://goo.gl/wmkRih

[2] خليل، سامي، 1999، "نظرية الاقتصاد الكلي الكتاب الاول المفاهيم والنظريات الاساسية"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التالية: تركيز منح القروض في يد الدولة من خلال بنوك وطنية تحتكرها الدولة، والعمل على التوسع في منشآت القطاع العام، واستصلاح الأراضي في سياسة فرض دورة الدولة وملكيتها لها[1].

أما المدرسة الثالثة فتمثلت في الرأسمالية الموجهة، والتي وضع أسسها "جون مينرد كينز"، إذ نشر رؤيته ونظريته في عام 1936 في كتاب "النظرية العامة للتشغيل والفوائد البنكية والمال"، والذي قام على تحليل الأزمة الاقتصادية الكبرى التي ألمت في الاقتصاد العالمي في عام 1929، وتركزت نظريته على توجيه منحنى الرأسمالية من خلال تدخل الدولة، وسميت هذه النظرية بـ"الكينزية".

وأشار "كينز" الى أن الرأسمالية فعالة ومنتجة، ولكنها غير مستقرة من الناحية البنيوية، وقد رفضت هذه النظرية الرأسمالية الحرة المستندة إلى التنافسية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، مع أقل قدر ممكن من تدخل الدولة في الاقتصاد التي طورها آدم سميث. كذلك رفضت الرأسمالية الموجهة نظرية "كارل ماركس" القائمة على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، وتهميش دور القطاع الخاص[2]، لذلك يمكن القول أن النظرية "الكينزية" القائمة على الرأسمالية الموجهة (المنسقة) من خلال تدخل الدول، تعتبر في مكان وسط بين النظريتين المذكورتين.

استنادا إلى هذا الإطار النظري، يتباين مفهوم الإصلاح الاقتصادي، فالذين يستندون إلى المدرسة الليبرالية التي وضع مبادئها الأولى "آدم سميث"، يعتبرون أن سياسات الإصلاح الاقتصادي هي التي تقوم على تحرير الاقتصادات الوطنية وتقليل هوامش تدخل الدولة وإطلاق يد القطاع الخاص، وتوفير بيئات استثمارية تحفيزية لعمل بحرية، وهذه السياسات هي التي تعتمدها في الوقت الراهن المؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وصندوق النقد الدولي، وتطلق عليها سياسات "التكييف الاقتصادي" (**Economic Adjustment**) أو "إعادة الهيكلة" (**Restructuring**)، والتي تشير إلى إجراء التغييرات اللازمة في النفقات والمدخرات والإنتاج للتوصل إلى وضع مقبول لميزان المدفوعات يمكن فيه تمويل أي عجز في الحساب الجاري من خلال تدفقات رأس المال المعتادة[3].

وفي هذا السياق يعرف "الاصلاح الاقتصادي" على أنه حزمة السياسات التي تعنى بإدارة الطلب الإجمالي بحيث يتوافق هذا الطلب مع إجمالي الناتج المحلي والتدفقات العادية للموارد

---

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.
[3] عوده، سوسن، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية. وتوزعت المهام بين كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، حول ما تتضمنه برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث نالت إجراءات المدى القصير اهتمام الإدارة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، والتي تهدف لتقديم دعم سريع لتسوية العجز الخارجي، ومكافحة التضخم الداخلي لاستعادة التوازن الاقتصادي في الدول النامية. بينما كان اهتمام الإدارة الاقتصادية للبنك الدولي بإجراءات المدى الطويل والتي تستهدف خلق نظام للحوافز يساعد على إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق النمو المستمر.

وتقوم سياسات الإصلاح الاقتصادي وفق هذا المنظور على حزمتين تتمثلان في:

1. **سياسات التثبيت الاقتصادي** Economic Stabilization Policies

وتعرف كذلك بسياسات إدارة جانب الطلب Demand Management Policies، وهي حزمة من الإجراءات الهادفة إلى تصحيح الاختلالات النقدية والمالية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي السائدة في الدول النامية لتحقيق مستوى معين من الأداء الاقتصادي، أو العمل على تحسين ذلك المستوى وإعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق الحر القصير، وتتوزع على السياسات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات والسياسات النقدية.[1]

2. **سياسات التكييف الهيكلي** Structural Adjustment Policies

وتستند إلى فكرة تخصيص الموارد وتوزيعها، مرتكزتين في تحقيق غايات هذه السياسات على آليات السوق، وتضييق تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، وترتبط هذه السياسات بالفترات الزمنية المتوسطة والطويلة. وتعنى السياسات المذكورة بجوانب العرض Supply Management Policies التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المتاحة والقابلة للاستثمار بشكل يتناسب وفرص الاستثمار، التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها في الاقتصادات

[1] الشمري، حسين، 2012، سياسات التثبيت الاقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، http://goo.gl/Wh4XWl



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النامية، ما ينجم عنه تسريعاً في النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة. وتقوم هذه السياسات على تحسين كفاءة تخصيص الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية والمنافسة الدولية. [1]

بالمقابل، تطورت توجهات بديلة للسياسات الاقتصادية، استنادا إلى الخبرة الطويلة في اختبار مجمل النظريات الاقتصادية التي سبق الإشارة إليها على أرض الواقع، ونشأ ما يمكن تسميته بالتوجهات الديمقراطية الاجتماعية في السياسات الاقتصادية، وهي تقوم على مجموعة من المبادئ المتمثلة في الحرية، والتي تعني التحرر من التجاوزات العشوائية من قبل الدولة والمجتمع، إلى جانب مبدأ العدالة للبشر، وتكافؤ الفرص للتمتع بالمشاركة والحماية الاجتماعية، إضافة إلى التضامن، الذي يعني استعداد أفراد المجتمع لمساندة بعضهم البعض.[2]

وتعمل السياسات الاقتصادية القائمة على هذه المبادئ، على تحقيق جملة من الأهداف؛ تتمثل في الحقوق الإنسانية الأساسية، المقرة في الشرعة العالمية لحقوق الإنسان، والمتمثلة في: الحق بمستوى معيشي لائق لكافة الناس، وتوفير فرص عمل بشروط علم مرضية، قائمة على الحق في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية وتوسيع وتعميق نظم الحماية الاجتماعية، وتتمثل ميادين عملها في تعزيز النمو المستدام والقائم على تسويات اجتماعية بين مختلف مكونات المجتمع، في إطار بيئة سياسية حرة وديمقراطية. وقد استخدمت العديد من الدول الاسكندنافية إلى جانب ألمانيا هذا النوع من السياسات الاقتصادية.[3]

واستنادا إلى ما تم استعراضه، فقد استندت هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المشتقة من الشرعة العالمية لحقوق الإنسان، لاستخدامها في تحليل برامج الأحزاب السياسية الأردنية، تتمثل في مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وتخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتخفيض الدين العام وإصلاح النظام الضريبي ودور الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني.

---

[1] عودة، سوسن، مرجع سابق.
[2] فاوت، سيمون وآخرون، 2012، الديمقراطية الاجتماعية، منشورات مؤسسة فريدريش ايبرت، ترجمة خليل ابو عياش، عمان، الأردن.
[3] المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثاني

# الأحزاب السياسية الأردنية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**مقدمة**

تعد الأحزاب السياسية حديثة نسبياً من حيث تاريخ نشأتها على المستوى العالمي، فقد بدأت مع الديمقراطيات الغربية نتيجة نمو وتطور الحياة السياسية فيها. حيث أشار "موريس دوفرجيه" إلى أن الحزب السياسي عبارة عن "مجموعة طوائف أو اجتماع مجموعات صغيرة تنتشر في البلاد ترتبط فيما بينها بنظم تنسق عملها للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخاب".[1]

والأحزاب السياسية تقوم على فكرة أن جماعة معينة تؤمن بمجموعة من الأفكار وتتقاسم مصالح معينة وتلتقي لتحقيقها عن طريق وصولها للسلطة السياسية، وكذلك نتيجة وجود فراغ بين الهيئة الحاكمة والناخبين وأنه لا يمكن الجمع بينهم إلا عن طريق الأحزاب السياسية التي لها القدرة على تغيير سياسات الحاكمين أو إبعادهم أو تولي الحكم.[2]

ظهرت فكرة الأحزاب السياسية في أوروبا في سياق تطور الحياة السياسية وظهور الأنظمة السياسية النيابية في بداية القرن التاسع عشر، حيث انتشرت جماعات منظمة تضم الجمعيات النيابية، وبعد ذلك تحولت هذه الجمعيات لتتخذ شكل أحزاب. وقد كان الهدف الرئيسي من تأسيس الأحزاب السياسية في أوروبا توسيع حق الانتخاب وصلاحيات البرلمان لتكون حلقة الوصل بين النواب وناخبيهم، بالإضافة إلى سعي النقابات العمالية وأصحاب العمل والجماعات الدينية لإنشاء أحزاب لتتمكن من خلالها الوصول إلى الحكم، و/أو التأثير في السياسات العامة.[3]

وانتشرت بعد ذلك فكرة تأسيس الأحزاب السياسية في مختلف أنحاء العالم، فغالبية دول العالم لديها أحزاب سياسية، بما فيما الدول النامية، وتتخذ الأحزاب السياسية أشكالا متعددة، تبعا لطبيعة النظام السياسي للدول، فهنالك الأنظمة السياسية الديمقراطية التي تعمل وفق مبدأ التعددية السياسية وبالتالي التعددية الحزبية، وهنالك الأنظمة السياسية ذات النظام الحزبي الواحد الذي يسيطر على مختلف مفاصل الدولة، ولا يسمح بنشوء أحزاب سياسية أخرى، وفي أحسن الأحوال، يسمح بوجود أحزاب سياسية أخرى تقر بفرادة الحزب الحاكم لقيادة البلاد.[4]

**مراحل تطور العمل الحزبي في الأردن**

---

[1] دوفرجيه، موريس، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبدالمحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2011، ص 79.
[2] زهرة، عطا محمد، مقدمة في العلوم السياسية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، اربد، 2008، ص 263.
[3] الخطيب، نعمان أحمد، مرجع سابق، ص 138.
[4] الخطيب، نعمان، المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل موضوع الأحزاب السياسية والسماح لها بالعمل وكيفية تشكيلها، محورا أساسيا من محاور تطور العملية السياسية في الأردن منذ نشأة الدولة أوائل القرن الماضي وحتى الآن، وكانت التشريعات الناظمة لتأسيس وعمل الأحزاب السياسية في الأردن تشكل محل نقاش كبير بين مختلف الفاعلين السياسيين، على اعتبار أن الأحزاب السياسية تعتبر محركا أساسيا من محركات عملية الإصلاح السياسي. وقد صدر العديد من القوانين الناظمة لعمل الأحزاب السياسية في الأردن، فكانت في البداية تسجل باعتبارها جمعيات وفق القانون العثماني لعام 1909، واستمرت تعمل كجمعيات وفق القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن، ثم صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية فيعام 1954، ثم صدر قانون الأحزاب السياسية في عام 1992، وتم تعديله في عام 2007، ثم تم تعديله مرة أخرى في عام 2012، وقد أقر البرلمان الأردني وقت إعداد هذه الرسالة قانونا جديدا، لم تكتمل إجراءات اصداره الرسمية دستوريا حتى الآن، ومن المتوقع أن ينشر في الجريدة الرسمية خلال العام 2015.

بدأ النشاط الحزبي في الأردن قبل تأسيس إمارة شرق الأردن 1921، إذ أن الأحزاب التي نشأت في ذلك الوقت كانت توجهاتها السياسية بعيدة عن الدولة الأردنية فقد كانت تتطلع إلى تحرير سورية من الاستعمار الفرنسي، ومع بداية تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، تأسست العديد من الأحزاب السياسية، ويمكن تقسيم نشوء الأحزاب في الأردن إلى مرحلتين رئيسيتين، المرحلة الأولى منذ بداية تأسيس الإمارة عام 1921 إلى الاستقلال عام 1946، المرحلة الثانية منذ الاستقلال عام 1946 إلى الآن.

**المرحلة الأولى: تأسيس الامارة**

شهد الأردن في مرحلة تأسيس الإمارة حالة من الانفراج السياسي على عدد من الأصعدة، فقد جرى في هذه الفترة قيام عدد من الأحزاب السياسية أسّسها عدد من رجال الأعمال والمثقفين وكبار الملاك والسياسيين، وتم ترخيص هذه الأحزاب في بداية الأمر بموجب قانون الجمعيات العثماني الصادر عام 1909[1]، وبعد صدور النظام الأساسي لامارة شرق الأردن عام 1928، أصبح ترخيص الأحزاب كجمعيات، حسب المادة 11 من القانون الأساسي الذي نص

[1] صدر قانون الجمعيات العثمانية في آب 1909.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على: "لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها، وأن يعقدوا الاجتماعات معاً، وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها، طبقاً لأحكام القانون".[1]

واتسمت الأحزاب في تلك الفترة بأنها عبارة عن تجمعات شخصية محدودة وقليلة التأثير بسبب عدم وجود تواصل بينها وبين الجماهير نتيجة قلة وسائل الاتصال، ووجود الاستعمار البريطاني لشرقي الأردن الذي كان لا يسمح لهذه الأحزاب بأن يكون لها تأثير. وقد ركزت الأحزاب السياسية في برامجها على العديد من القضايا مثل حرية الرأي والتعبير والمشاركة بالحياة السياسية والتخلص من التبعية للاستعمار والمناداة بالوحدة العربية.

وفي العام 1928 قامت العديد من الأحزاب السياسية بعقد مؤتمر لها في عمان حضره 150 شخصية من قيادات الأحزاب السياسية وشيوخ العشائر والمثقفين، واعتبرت مخرجات هذا المؤتمر هي المنهج السياسي للمعارضة الأردنية في ذلك الوقت. تلا ذلك انعقاد العديد من المؤتمرات الوطنية التي تنادي بالإصلاح السياسي وتعديل قانون الانتخاب وتعديل الدستور وإلغاء المعاهدة الأردنية–البريطانية. ومن أهم الأحزاب التي تأسست في هذه المرحلة: حزب الاستقلال، حزب العهد العربي، حزب الشعب الأردني، حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، الحزب الحُر المعتدل، حزب الإخاء الأردني، حزب التضامن الأردني، حزب العمال الأردني، عصبة الشباب الأردني المثقف، الحزب الوطني الأردني.[2]

**المرحلة الثانية: استقلال الدولة**

بدأت هذه المرحلة مع احتلال إسرائيل لأجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية في العام 1948، وهجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الأردن، ووحدة الضفتين في العام 1950، وتحديث الدستور الأردني في العام 1952، الذي سمح بإنشاء الأحزاب السياسية. فقد نصت المادة 16 من الدستور الأردني على "1. للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون، 2. للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها

[1] القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن لسنة 1928، المادة 11.
[2] المشاقبة، أمين، التربية الوطنية والنظام السياسي الأردني، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2005، ص ص : 73 – 75.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور، 3. ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها"[1].

وفي العام 1954 صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية[2]، فازداد نشاط الأحزاب السياسية وأصبح لها دور كبير في الحياة السياسية، وكانت هناك أول حكومة حزبية وهي حكومة سليمان النابلسي، أمين عام الحزب الوطني الاشتراكي. ولعبت الأحزاب السياسية في هذه الفترة دوراً هاماً في الحياة السياسية، وكان هناك تواصل بينها وبين الجماهير، ومن أهم الأحزاب السياسية التي كانت قائمة في ذلك الوقت: حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي الأردني، حركة القوميين العرب، حزب التحرير الإسلامي، الحزب العربي الدستوري، الحزب الوطني الاشتراكي الأردني، حزب الاتحاد الوطني وحزب الأمة.[3]

إلا أن الأحزاب السياسية كانت في معظمها في صفوف المعارضة السياسية في الكثير من القضايا، ما أدى إلى إلغاء النظام الحزبي في العام 1956، ثم إلغاء الأحزاب السياسية. كما جرى في هذه الفترة إعلان الأحكام العرفية، واستمر إعلان الأحكام العرفية حتى العام 1992[4]. وعلى الرغم من حظر الأحزاب خلال هذه الفترة، إلا أن بعض الأحزاب بقيت تمارس العمل الحزبي بسرية.

وبعد حرب حزيران في العام 1967، واحتلال إسرائيل لكامل الأراضي الفلسطينية وأراضي عربية أخرى، فقد نشأت بعض الحركات المسلحة التي تهدف إلى مقاومة الاحتلال، واتسمت الفترة الزمنية الواقعة بين الأعوام 1967 و1970 بتحول بعض الأحزاب السياسية التي كانت تعمل بسرية إلى العمل بشكل علني، لا بل التحول إلى العمل المسلح. وفي المقابل قامت الحكومة في هذه الفترة بإنشاء حزب رسمي هو الاتحاد الوطني الأردني، إلا أن هذا الحزب تم حله بعد اغتيال رئيس الوزراء في ذلك الوقت الراحل وصفي التل. كما ظهرت خلال السبعينات والثمانينات بعض الأحزاب السياسية ذات الطابع الفلسطيني أو المعارض بلغ عددها سبعة أحزاب سياسية.[5]

---

[1] دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1952، المادة 11. http://www.parliament.jo/node/137
[2] قانون تنظيم الأحزاب السياسية، رقم (3) لسنة 1954، الجريدة الرسمية رقم 1166، رقم الصفحة 51، تاريخ الجريدة 1954/1/17، الأردن.
[3] الحوراني، هاني، (1993)، الأحزاب السياسية الأردنية ، مركز الأردن الجديد، عمان، الأردن، ص 16.
[4] الحوراني، هاني، المرجع السابق، ص 17.
[5] المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد عودة الحياة البرلمانية في العام 1989، شارك العديد من ممثلي الأحزاب السياسية الأردنية في الانتخابات النيابية في نهاية العام 1989، على الرغم من حظرها، لكن دون الإعلان عن أنفسهم بأنهم ممثلون لأحزاب، وصدر قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية في العام 1992. وبصدور القانون انتهت فترة حظر الأحزاب السياسية[1]. وقد جرى ترخيص عدد من الأحزاب السياسية، وبعد صدور هذا القانون لم تعد الأحزاب تعمل بسرية، إذ شاركت معظم الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية التي جرت في العام 1993. وفي انتخابات العام 1997 قاطعت بعض الأحزاب السياسية الانتخابات احتجاجاً على قانون الصوت الواحد، وقيام الحكومة بإصدار بعض القوانين التي تحد من الديمقراطية آنذاك.

والأحزاب السياسية التي تأسست خلال تلك الفترة هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي التقدمي، الحزب العربي الديمقراطي الأردني، حزب جبهة العمل القومي، حزب العهد الأردني، حزب التقدم والعدالة، حزب التجمع الوطني الأردني، حزب الوطن، حزب اليقظة، الحزب الوحدوي العربي الديمقراطي (وعد)، حزب المستقبل، حزب الوحدة الشعبية، حزب الجماهير العربية الأردني، حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية، حزب الأرض العربية[2].

وبعد صدور قانون الأحزاب لسنة 2007 والذي نص على "يجب أن لا يقل عدد المؤسسين لأي حزب عن خمسمائة شخص، على أن يكون مقر إقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الأقل وبنسبة (10%) من المؤسسين لكل محافظة"،[3] وقامت العديد من الأحزاب السياسية الأردنية بتصويب أوضاعها وفقا لذلك[4].

وفي عام 2012، صدر قانون جديد للأحزاب السياسية لسنة 2012، والذي نص على "يجب أن لا يقل عدد المؤسسين لأي حزب عن خمسمائة شخص من سبع محافظات على أن لا تقل نسبة النساء بينهم عن 10% ونسبة المؤسسين من كل محافظة عن 5%"[5]. وبلغ عدد الأحزاب السياسية مع نهاية نيسان لعام 2014 إلى 36 حزباً سياساً[6].

---

[1] قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992، الجريدة الرسمية 3851، رقم الصفحة 1670، تاريخ الجريدة 1992/9/1.
[2] الخوالدة، خليف، (2009)، الأحزاب السياسية في الأردن، التطور والتقييم، صحيفة السوسنة، 2009/2/13.
[3] قانون الأحزاب السياسية رقم (19) لسنة 2007، المادة (5)، الجريدة الرسمية 4821، رقم الصفحة 2234، تاريخ الجريدة 2007/4/16.
[4] دليل الحياة السياسية في الأردن 2007-2011، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ص 273.
[5] قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لسنة 2012، المادة (6)، الجريدة 5161، رقم الصفحة 2529، تاريخ 2012/6/7.
[6] وزارة الداخلية، دائرة الأحزاب السياسية، نيسان 2014.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول (1): قائمة بالأحزاب السياسية الأردنية وتاريخ تأسيسها[1]**

| الرقم | اسم الحزب | تاريخ التأسيس | التيار السياسي |
|---|---|---|---|
| .1 | حزب جبهة العمل الإسلامي | 1992 | اسلام سياسي |
| .2 | الحزب الشيوعي الأردني | 1951، تم تسجيله في عام 1993 | يساري |
| .3 | حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني | 1993 | قومي |
| .4 | الشعب الديموقراطي الأردني (حشد) | 1993 | يساري |
| .5 | الوحدة الشعبية الديموقراطي الأردني | 1993 | يساري |
| .6 | حزب البعث العربي التقدمي | 1993 | قومي |
| .7 | حزب دعاء الأردني | 1993 | اسلام سياسي |
| .8 | الحزب الوطني الدستوري | 1997 | وسطي |
| .9 | الحركة القومية للديموقراطية المباشرة | 1997 | وسطي |
| .10 | حزب الوسط الإسلامي | 2001 | إسلام سياسي |
| .11 | حزب الرسالة | 2002 | وسطي |
| .12 | الحزب الوطني الأردني | 2007 | وسطي |
| .13 | الجبهة الأردنية الموحدة | 2007 | وسطي |
| .14 | حزب الحياة الأردني | 2008 | وسطي |
| .15 | حزب الرفاه الأردني | 2009 | وسطي |
| .16 | حزب التيار الوطني | 2009 | وسطي |
| .17 | حزب العدالة والتنمية | 2009 | وسطي |
| .18 | حزب الحرية والمساواة | 2009 | وسطي |
| .19 | حزب الاتحاد الوطني الأردني | 2011 | وسطي |
| .20 | حزب الشباب الوطني الأردني | 2011 | وسطي |
| .21 | حزب العدالة والإصلاح | 2012 | وسطي |
| .22 | جبهة العمل الوطني الأردني | 2012 | وسطي |
| .23 | حزب الإصلاح | 2012 | وسطي |
| .24 | الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد) | 2013 | وسطي |
| .25 | الحزب العربي الأردني | 2013 | وسطي |
| .26 | التجمع الوطني الأردني الديموقراطي (تواد) | 2013 | وسطي |
| .27 | حزب الفرسان | 2013 | وسطي |
| .28 | حزب المساواة الأردني | 2013 | وسطي |
| .29 | حزب الشهامة الأردني | 2013 | وسطي |

[1] دائرة الأحزاب السياسية، وزارة الداخلية، عمان، الأردن، نيسان 2015.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | |
|---|---|---|---|
| .30 | حزب أردن أقوى | 2013 | وسطي |
| .31 | حزب الأنصار الأردني | 2013 | وسطي |
| .32 | حزب العدالة الاجتماعية | 2014 | وسطي |
| .33 | حزب الشورى الأردني | 2014 | وسطي |
| .34 | حزب البلد الأمين | 2014 | وسطي |
| .35 | حزب الوفاء الوطني | 2014 | وسطي |
| .36 | حزب الوحدة الوطنية | 2015 | وسطي |

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثالث

# الإصلاح السياسي في برامج الأحزاب السياسية الأردنية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**تقديم**

تناولت الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة قضايا الإصلاح السياسي المختلفة بطرق مختلفة ومتباينة، وفي هذا الفصل تحليل مضامين البرامج والوثائق السياسية لعينة من الأحزاب السياسية الأردنية مكونة من 10 أحزاب، تم اختيارها وفقا لعدد من المعايير تمثلت في توزيعها على مختلف التيارات الفكرية والسياسية في الأردن، إلى جانب توفر برامج ووثائق سياسية لها تمكن الباحث من الاطلاع عليها وتحليلها، بالإضافة إلى تمثيلها لمراحل تطور الحياة السياسية في الأردن من حيث التأسيس والعمل الفعلي. وتشمل العينة كل من: حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوسط الإسلامي والحزب الشيوعي الأردني وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب الشعب الديمقراطي الأردني وحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني وحزب البعث التقدمي الأردني، بالإضافة إلى الحزب الوطني الدستوري وحزب الرسالة وحزب التيار الوطني. وقد تم الوقوف على الكيفية التي تناولت فيها الأحزاب السياسية الأردني المذكورة لمحاور ومؤشرات الإصلاح السياسي التي تم تطويرها في إطار المنهجية في الإطار العام للدراسة، وتتمثل في حرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمع والعمل الحزبي والحق في الانتخاب والترشح والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وتداول السلطة، وكانت النتائج على الشكل الآتي:

**أولاً: حرية الرأي والتعبير**

عبرت الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة بدرجات متفاوتة في برامجها السياسية ووثائقها عن مدى احترامها وتبنيها لمبدأ حرية الرأي والتعبير، إذ أن بعضها تناولها بشكل صريح ومباشر، وبعضها الآخر بشكل ضمني، وآخر بشكل مشروط وخجول، وفيما يلي عرض للكيفية التي تناولت فيه الأحزاب السياسية لموضوع حرية الرأي والتعبير:

أشارت الوثائق الرئيسية لحزب جبهة العمل الإسلامي والمتمثلة في النظام الأساسي للحزب والرؤية الاصلاحية التي اصدرها في العام 2011 تحت عنوان "رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح"، إلى موضوع حرية الرأي والتعبير باعتباره أحد مؤشرات الإصلاح السياسي، حيث جاء في النظام الأساسي المعدل للحزب، والذي جرى في عام 2014، أن "ضمان حرية الرأي والتعبير لكافة المواطنين والمساواة في استخدام وسائل الإعلام المختلفة ووضع السياسات



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعلامية المستقلة النابعة من تراث الأمة وشخصيتها وتوجيه الإعلام لخدمة القضايا الأساسية للأمة"[1]. كما تطرق الحزب لموضوع الحرية الدينية في ذات الوثيقة بإقراره "توفير الحرية الدينية للجميع، وتحقيق التعاون والانسجام بين جميع افراد المجتمع"[2]. هذا إلى جانب اشتمال الأهداف العامة للحزب على ضرورة "ترسيخ المنهج الشوري والديمقراطي والدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه وعن الحريات بصورة عامة"[3].

كذلك تطرق حزب جبهة العمل الإسلامي إلى موضوع حرية الرأي والتعبير باعتباره أحد مرتكزات الإصلاح السياسي، في أهم الوثائق السياسية التي أصدرها الحزب في العام 2011، والتي أشارت إلى ضرورة "سن القوانين اللازمة، وتطوير القائم منها، للارتقاء بواقع الحريات العامة، والحياة الديموقراطية الشورية الحقيقية، بما فيها التداول السلمي للسلطة التنفيذية، وحرية الصحافة والتعبير"[4]. وأكد على ذلك في موقع آخر من ذات الوثيقة، بذكره "توفير واحترام الحريات العامة للمواطنين في التعبير بالكلمة والتجمع والتظاهر السلمي، والجهر بالرأي، وتشكيل جمعيات العمل التطوعي، والنقابات المهنية بما فيها نقابة المعلمين، والنقابات العمالية، والاتحادات الطلابية حسب القانون، ودون تدخل من أي جهة، وإشاعة الأجواء المشجعة لتشكيل وتنشيط مؤسسات المجتمع الأهلي"[5]. ولعل ربط موضوع الشورى في الأمر يضفي بعض الضبابية على الموقف الحقيقي للحزب من موضوع الديمقراطية، باعتبار أن مفهوم الشورى يعتمد على اختيار الحاكم (الخليفة) وفق المفهوم الإسلامي للشخصيات التي يستشيرها في إطار مجالس الشورى، والصلاحيات الممنوحة لهم، بينما يعتمد مفهوم الديمقراطية الحقيقية على اختيار المواطنين أنفسهم لأعضاء هذه المجالس وعلى صلاحيات أوسع.

كذلك تطرقت وثائق حزب الوسط الإسلامي، والذي تأسس في العام 2001 بعد خروج مجموعة من قيادات وقواعد حزب جبهة العمل الإسلامي، قامت بتأسيس الحزب الجديد. وعبر

---

1 حزب جبهة العمل الاسلامي، النظام الأساسي المعدل، الأهداف الخاصة للحزب، الموقع الالكتروني للحزب، 2014، http://www.jabha.info/wp-content/uploads/2014/07/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A.pdf

2 المرجع السابق.

3 المرجع السابق.

4 حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، الموقع الالكتروني للحزب، عمان، الأردن، 2011، http://www.jabha.info/post/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD

5 المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحزب عن موقفه من موضوع حرية الرأي والتعبير في العديد من وثائقه، ولكن الموقف الأكثر وضوحا من موضوع حرية الرأي والتعبير تركز في وثيقة (فكرة ومنهاج)، اذ أشارت إلى "يؤمن الحزب بأهمية الحرية، وكرامة الإنسان، وحقوقه الأساسية الثابتة، وتعزيز الحرية الفكرية، وتقبل آراء الغير، وكافة الحقوق التي نادت بها الشريعة الإسلامية، وتلك التي نص عليها الدستور"[1]. ويؤكد الحزب في الوثيقة ذاتها على أهمية "الحفاظ على الحرية الصحفية وحرية إبداء الكلمة المسؤولة ضمن الدستور والقانون"[2]. ونلاحظ هنا ربط الحزب سقف الحرية الصحفية وحرية التعبير بالحدود التي وضعها الدستور والقانون.

وقد تطرق الحزب الشيوعي الأردني الذي يعد من أقدم الأحزاب السياسية الأردنية، حيث تأسس في العام 1951، وتم تسجيله وفق قانون الأحزاب الأردني في العام 1993. وقد أشار الحزب لموضع حرية الرأي والتعبير في البرنامج السياسي للحزب الذي صدر في عام 2010، إذ نص على "إرساء دعائم الديمقراطية وإشاعتها في مختلف نواحي الحياة السياسية والإدارية والتشريعية، وضمان حرية التعبير والرأي"[3]. وأكد على ذلك في موقع آخر من البرنامج حيث نص على أن "الديمقراطية المنشودة تعني المأسسة الشاملة التدريجية للمجتمع وإباحة الحريات العامة والديمقراطية، بما فيها حرية التنظيم والتعبير والاعتقاد، واحترام التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية. وهي تفترض إلغاء جميع القوانين المحددة للحريات وتوسيع التشريعات التي تؤدي إلى تجذير الممارسة الديمقراطية وتنميتها"[4]. كذلك أشار في موقع آخر من الوثيقة ذاتها على ضرورة "إرساء دعائم الديمقراطية وإشاعتها في مختلف نواحي الحياة السياسية والإدارية والتشريعية، وضمان حرية التعبير والرأي (...) وإلغاء جميع القوانين والأنظمة المقيدة للحريات العامة"[5]، وتطرق أيضا إلى حرية الإعلام بمطالبته "إلغاء فرض الرقابة على المطبوعات الفكرية والسياسية وعدم التدخل في شؤون الصحافة والإعلام"[6].

---

1 حزب الوسط الاسلامي، فكرة .. ومنهاج، الموقع الالكتروني للحزب، بدون تاريخ، http://wasatparty.org/PartyProgram.aspx

2 المرجع السابق.

3 الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي للحزب الشيوعي الأردني الذي اقره المؤتمر الخامس للحزب بتاريخ 16 تموز 2010، الموقع الالكتروني للحزب، عمان، الأردن. http://www.cpjo.org/index.php/2014-04-27-09-11-45/2014-04-27-10-16-07

4 المرجع السابق.

5 المرجع السابق.

6 المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) الذي تأسس في العام 1993، فقد تطرق بشكل مقتضب وغير مباشر إلى موضع حرية الرأي والتعبير، وأشار إليها في إطار أهدافه الواردة في النظام الأساسي للحزب، مؤكدا على "الالتزام بمبدأ التعددية السياسة في الفكر والرأي والتنظيم"[1]، وهو بذلك لم يؤكد في وثيقته الأساسية احترامه صراحة لمبدأ حرية الرأي والتعبير، أو اعتباره إياها هدفا من أهدافه، فهو يقر فقط بالتزامه بالتعددية السياسية في الفكر والرأي.

في حين تطرق حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، الذي تأسس في الأردن في العام 1993، بشكل غير مباشر لموضوع حرية الرأي والتعبير، من خلال إشارته إلى ضمان حرية الصحافة، وأشار في وثيقة مركزات الحزب إلى "ضمان حرية الصحافة، وسن قانون جديد للمطبوعات يوفر مستلزمات هذه الحرية ويعطي للقوى السياسية حقها في التعبير عن سياستها من خلال منابرها الصحفية والإعلامية المستقلة"[2]. وفي سياق عرضه لأهدافه في البرنامج السياسي للحزب، تطرق إلى الحق في الرأي، وطالب بإشاعة الحرية كمفهوم واسع، دون الإشارة إلى حرية الرأي والتعبير بشكل صريح، حيث نص البرنامج السياسي على: "تعزيز وتعميق الديمقراطية في البلاد باعتبارها رافعة لتحقيق الأهداف المرجوة ويدافع عن حق المواطن في العمل والرأي والمعتقد والسفر باعتبارها حقوقاً مقدسة، وإشاعة الحرية والمساواة والتعددية السياسية في المجتمع الأردني"[3]. ويطالب كذلك بـ"العمل على تعديل المواد الدستورية والأحكام التي تحد من مبدأ الإقرار والالتزام بالحريات العامة والسياسية في مختلف المجالات والعمل على تطوير هذه المواد والأحكام بما ينسجم مع تعزيز الحياة الديمقراطية ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وصل إليها المجتمع الأردني"[4].

أما حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن الذي يعد امتدادا لحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي تأسس في دمشق/سوريا في العام 1947، وهو واحد من أقدم الأحزاب السياسية العربية، وهو يتبع فرع العراق، وقد تناول موضوع حرية الرأي والتعبير بشكل مشروط، حيث أشار في النظام الداخلي للحزب إلى أن "الدولة مسؤولة عن صيانة حرية القول والنشر والاجتماع

---

1 حزب الشعب الديمقراطي الأردني، النظام الأساسي، موقع دليل الحياة السياسية في الأردن، 2010، http://www.jordanpolitics.org/uploads/ar_jordanpolitics.org_635246995382514716.pdf

2 حزب الوحدة الشعبية الأردني، مرتكزات الحزب، بدون تاريخ، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://www.wihda.org/Home/index.php/2014-12-27-10-05-50/2015-01-04-10-39-53

3 حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، 2015، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://www.wihda.org/Home/index.php/2014-12-27-10-05-50/2015-01-04-10-40-20

4 المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاحتجاج والصحافة، في حدود المصلحة القومية العربية العليا وتقديم كل الوسائل والإمكانيات التي تحقق هذه الحرية"[1]، ويلاحظ ربطها بالمصالح القومية العليا، والتي عادة يحددها قادة الحزب عندما يكونون في السلطة.

وبخصوص حزب البعث العربي التقدمي، فقد تناول موضوع حرية الرأي والتعبير بشكل ضمني، وهذا الحزب شأنه شأن حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، ويعتبر امتداد لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس في دمشق/سوريا في عام 1947، وهو يتبع فرع سوريا. وقد أشار في وثيقة النظام الأساسي إلى أن "حرية الرأي والتعبير حق كفله الدستور"[2]. وفي موقع آخر من النظام الأساسي أشار إلى الحزب يعمل على تكريس مبدأ "يحرم الاعتقال والتعذيب بسبب الانتماء السياسي أو الرأي"[3].

في حين تطرق الحزب الوطني الدستوري الذي تأسس في الأردن في العام 1997، إلى موضوع حرية الرأي والتعبير بشكل ضمني في إطار المبادئ والمرتكزات التي يعمل الحزب وفقا لها، حيث أشار إلى أن "التعددية في الفكر والرأي والتنظيم هي الضمانة الموضوعية للنهج الديموقراطي القويم، (...) في إطار من الحرية الدينية والفكرية وحرية التعبير"4، إذ اعتبرها أحد ضمانات النهج الديمقراطي.

أما حزب الرسالة فقد تناول موضوع حرية الرأي والتعبير في أكثر من موقع في نظامه الأساسي، إذ أكد على أن على احترام "الحرية الذهنية التي تتمثل بحرية الإنسان في ممارسة شعائره الدينية وحريته في التعليم ونشر علمه وأفكاره وآرائه، وحرية الرأي ووسائل الإعلام والفنون"[5]. وأشار إليها أيضا في موقع آخر من النظام الأساسي، بإقراره أنها أحد مقومات النهج الديمقراطي "لما كانت الديمقراطية هدف ووسيلة نسعى للحث على تطبيقها وتعميقها على قاعدة

---

1 حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، النظام الداخلي، 1993، عمان، الأردن،
http://files.alqudscenter.org/ar/files/download/543/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%20.PDF
2 حزب البعث العربي التقدمي، النظام الأساسي، 1993، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب،
http://www.abpparty.org/alt3ref.htm#النظام_الأساسي_
3 المرجع السابق.
4 الحزب الوطني الدستوري، المبادئ والمرتكزات، 1997، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب،
http://www.ncp-jo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=49&Itemid=58
5 حزب الرسالة، النظام الأساسي، 2002، عمان، الأردن،
http://files.alqudscenter.org/ar/files/download/546/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8.pdf



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعددية السياسية، رأيا وفكرا وتنظيما في إطار من الحوار الحر واحترام الرأي والرأي الآخر"[1]. وتناولها أيضا في إطار الحديث عن حرية الصحافة والإعلام بقوله "ويجب التأكيد على حرية الصحافة ووسائل الإعلام في إبداء الرأي والتعبير من خلال التماس الحقيقة والمعرفة وتقصي المعلومات وحق الأفراد بامتلاك الصحف وإنشاء دور النشر"[2].

في حين تناول حزب التيار الوطني موضوع حرية الرأي والتعبير في إطار نظامه الأساسي بشكل مقتضب، وقد تأسس الحزب في العام 2009، إذ أشار إلى "الديمقراطية تزدهر بالوعي والدور الاجتماعي المنظم، وبالتعددية التي تحترم اختلاف الرأي والاجتهاد وتوظفه للصالح العام"[3]، إضافة إلى تضمين نظامه الأساسي ما ينص على أن "حرية التعبير والحريات الفردية والعامة كقاعدة للديمقراطية السياسية والاجتماعية في البلاد"[4] . والجدول رقم (2) يوضح أن هنالك ثلاثة أحزاب فقط من أصل عشرة قيد الدراسة تؤيد بشكل كامل حرية الرأي والتعبير وفق برامجها ووثائقها السياسية، وهي حزب جبهة العمل الإسلامي والحزب الشيوعي وحزب الرسالة، وهي موزعة على ثلاث تيارات سياسية هي الإسلام السياسي واليساري والوسطي. وشكل الوزن النسبي لمواقف مجمل الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من حرية الرأي والتعبير (70%) فقط.

**جدول (2): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من حرية الرأي والتعبير***

| الحزب السياسي | تأييد | تأييد ضمني | تأييد مشروط | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الوسط الاسلامي | | | ■ | | 33.3 |
| الحزب الشيوعي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | | ■ | | | 66.7 |

1 المرجع السابق.
2 المرجع السابق.
3 حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، 2009، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://tayarwatani.jo/?page_id=661
4 المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | ■ | | 33.3 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | ■ | 66.7 |
| الحزب الوطني الدستوري | | | | ■ | 66.7 |
| حزب الرسالة | ■ | | | | 100.0 |
| حزب التيار الوطني | | | | ■ | 66.7 |
| **الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من حرية الرأي والتعبير** | | | | | **70.0** |

- الجدول من إعداد الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**ثانياً: حرية التجمع والتنظيم**

تعد حرية التجمع والتنظيم من المرتكزات الأساسية لعمليات الإصلاح السياسي، ويقصد بها حق الناس في الاجتماع والتظاهر والإضراب السلمي للتعبير عن آرائهم، وكذلك حقهم في تشكيل والانتساب إلى منظمات مدنية، من جمعيات بأنواعها المختلفة وحقهم في تشكيل نقابات عمالية ومهنية وتجمعات أخرى، إلى جانب حقهم في تشكيل أحزاب سياسية. وقد تناولت الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة، هذا الموضوع بدرجات متفاوتة، وفيما يأتي عرض للكيفية التي تناولت فيها هذه الأحزاب حرية التجمع والتنظيم.

لقد أقر حزب جبهة العمل الإسلامي في رؤيته الإصلاحية التي أصدرها في العام 2011، بشكل صريح بـ"حق المواطنين في التعبير بالكلمة والتجمع والتظاهر السلمي، والجهر بالرأي"[1]، كذلك أقر بحق المواطنين بـ"تشكيل جمعيات العمل التطوعي، والنقابات المهنية بما فيها نقابة المعلمين، والنقابات العمالية، والاتحادات الطلابية حسب القانون، ودون تدخل من أي جهة، وإشاعة الأجواء المشجعة لتشكيل وتنشيط مؤسسات المجتمع الأهلي"[2].

ولم تتضمن أي من وثائق حزب الوسط الإسلامي أي إشارة مباشرة لحق المواطنين بالتجمع والتنظيم، وإنما تم الإشارة الى ذلك بشكل هامشي في وثيقة "فكرة ومنهاج" حيث تم الإشارة إلى "حماية الحرية المسؤولة في التعبير والتنظيم ورعاية حقوق الأنسان"[3]، وهو إقرار مشروط بالمسؤولية التي من الصعب تحديد معناها بشكل دقيق، وتختلف من شخص إلى آخر،

[1] حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، مرجع سابق.
[2] المرجع السابق.
[3] حزب الوسط الاسلامي، فكرة .. ومنهاج، مرجع سابق.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتم المرور على ذات الفكرة ضمنيا، في إطار الحديث عن ضمان الحريات والحقوق الأساسية للأردنيين، في البرنامج الانتخابي للانتخابات البرلمانية السابقة للعام 2012، حيث نص البرنامج الانتخابي على "ضمان وتحقيق الحريات والحقوق الأساسية لكل أردني، والتي لا غنى عنها في أي مجتمع متقدم" [1].

هذا وقد توقف الحزب الشيوعي الأردني في وثائقه المختلفة، وبشكل مباشر، عند الإقرار والتأكيد على حرية التجمع والتنظيم، حيث جاء في أهداف الحزب "بناء مؤسسات المجتمع المدني وترسيخها وحمايتها قانونياً، حيث يشكل ذلك القاعدة الأساسية من أجل إشاعة الديمقراطية في مجتمعنا وتطويرها، وهذا يشمل تأكيد تمتع جميع المواطنين بالحق الدستوري القاضي بحرية التنظيم السياسي والنقابي والمهني والاجتماعي"[2]، وتم التأكيد على ذلك في موقع آخر من البرنامج السياسي للحزب عند الحديث عن مهمات المرحلة الراهنة، حيث طالب الحزب بـ"إلغاء كافة القوانين التي تحد من حرية نشاط واستقلالية الهيئات الاجتماعية، وتقديم كافة أشكال الدعم الحكومي لتمكينها من أداء رسالتها في خدمة المجتمعات المحلية، ومحاربة شتى أشكال الانتهاكات والتمييز والعنف، وتطوير التشريعات لتضمن حق العمل وحرية التنظيم النقابي طبقاً للدستور وللمواثيق الدولية (...) وتوطيد دور النقابات العمالية والمهنية وضمان استقلاليتها والسماح بإقامة تنظيمات نقابية لموظفي الدولة والمعلمين والعمال الزراعيين ولجميع المهن بدون اية قيود (...) والاهتمام بشؤون الشباب والسماح بإقامة تنظيماتهم وأنديتهم وروابطهم الخاصة بهم بحرية تامة"[3]. ولم يكتف بذلك بل طالب بتعديل قانون الجمعيات، وفق مبدأ الإشهار وهو المعيار الأساسي المعتمد وفق الشرعة العالمية لحقوق الانسان "تعديل قانون الجمعيات الأهلية بما يساعد على إنشائها عن طريق الإشهار، وإلغاء أي قيود على عملها وإعفائها من مختلف الضرائب"[4].

بينما لم تتطرق أي من الوثائق السياسية لحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) بشكل مباشر إلى موضوع حرية التجمع والتنظيم، إلا أنه وفي إطار الحديث عن مهام التغيير والتحول الوطني الديمقراطي في البرنامج السياسي للحزب الذي صدر في آذار 2015، تم

---

[1] حزب الوسط الاسلامي، البرنامج الانتخابي للحزب للانتخابات البرلمانية لعام 2012.
[2] الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[3] المرجع السابق.
[4] المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإشارة إلى ضرورة إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب وبناء دول القانون والمؤسسات، وتم التأكيد على ضرورة "دمقرطة النقابات العمالية والمهنية ومنظمات المرأة والسماح بإيجاد اتحاد للشباب والطلبة، وسائر المنظمات الاجتماعية والجماهيرية والنوادي والجمعيات".[1]

من جانب آخر، أكدت وثائق حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني على حرية التجمع والتنظيم من خلال: "ضمان حرية نشاطات المنظمات الجماهيرية، وكافة المؤسسات الاجتماعية وتمكين قطاعات الشباب والمرأة والطلاب والمعلمين، وغيرهم من الفئات الاجتماعية من إقامة منظماتها الخاصة بها، وإعطاء هذه المنظمات حريات واسعة للمشاركة الفعّالة في التصدي لهموم الوطن والمواطن"[2]، كذلك أشار البرنامج السياسي للحزب إلى ضرورة "ضمان حرية واستقلالية المنظمات النقابية والمهنية والعمالية، والكف عن التدخل بشؤونها الداخلية وتوفير الشروط القانونية، التي تكفل هذه الحرية والاستقلالية"[3].

هذا وقد أشار حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن في نظامه الداخلي إلى اشتراطه حرية التنظيم النقابي بحدود ما تسمح به الفكرة القومية، حيث جاء فيه "فسح المجال في حدود الفكرة القومية العربية لتأسيس النوادي وتأليف الجمعيات والأحزاب ومنظمات الشباب"[4]، ولم يشر النظام الداخلي أو أي من وثائق الحزب إلى حرية التجمع السلمي بأي شكل من الأشكال. وكذلك اعترف حزب البعث العربي التقدمي في نظامه الأساسي بحرية التنظيم، دون الإشارة إلى حرية التجمع، حيث جاء في النظام الأساسي للحزب "ضمان حرية العمل السياسي وتشكيل النقابات المهنية والنوادي والمؤسسات الجماهيرية وفق أحكام وقوانين عادلة"[5].

وبخصوص الحزب الوطني الدستوري، فقد اعترف وطالب بضرورة "تنظيم علاقة المجتمع بالدولة، وتشجيع إقامة الاتحادات والنقابات والجمعيات والنوادي لكافة التخصصات والمهن والحرف وذلك تفعيلاً لمبدأ الدولة الديموقراطية العصرية"[6]، إلا أنه لم يتطرق في أي من وثائقه إلى حق التجمع السلمي.

---

[1] حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد، البرنامج السياسي، عمان الأردن، 2015.
[2] حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[3] المرجع السابق.
[4] حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، النظام الداخلي، مرجع سابق.
[5] حزب البعث العربي التقدمي، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[6] الحزب الوطني الدستوري، المبادئ والمرتكزات، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما حزب الرسالة، فقد أقر في نظامه الأساسي بـ"الحرية السياسية وتتمثل في حق التجمع وتكوين الجمعيات والاحزاب والنقابات والنوادي ما دامت أهدافها مشروعة وتبغي مصلحة المجتمع"[1]، إلا أنه لم يتطرق بأي شكل من الأشكال إلى الحق في التجمع السلمي. في حين لم يتطرق حزب التيار الوطني، في أي من وثائقه التنظيمية والسياسية إلى موضوع الحق التجمع السلمي والتنظيم. والجدول رقم (3) يوضح أن ثلاثة أحزاب سياسية فقط، من أصل عشرة، تؤيد بالكامل حرية التجمع والتنظيم هي حزب جبه العمل الإسلامي والحزب الشيوعي الأردني وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وهي موزعة على التيارين اليساري والإسلام السياسي، ويبين كذلك أن الوزن النسبي لدرجة تأييد الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة، لحرية التجمع والتنظيم يبلغ (60%).

[1] حزب الرسالة، النظام الأساسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول (3): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من حرية التجمع والتنظيم***

| الحزب السياسي | تأييد | تأييد ضمني | تأييد مشروط | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الوسط الاسلامي | | | ■ | | 33.3 |
| الحزب الشيوعي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | ■ | | 33.3 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | ■ | | | 66.7 |
| الحزب الوطني الدستوري | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الرسالة | | | ■ | | 33.3 |
| حزب التيار الوطني | | | | ■ | 0.0 |
| **الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من حرية التجمع والتنظيم** | | | | | 60.0 |

- الجدول من إعداد الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**ثالثاً: حرية العمل الحزبي**

تعد حرية العمل الحزبي جزء من حرية التنظيم، ولكن لأهميتها كعنصر أساسي من عناصر الإصلاح السياسي، تم تناولها بشكل منفصل، وقد تناولت الأحزاب السياسية الأردنية، موضوع حرية تشكيل الأحزاب والانتساب إليها بأساليب مختلفة، وفيما يلي عرض للكيفية التي تناولت فيها هذه الأحزاب للعمل الحزبي:

وقد تناول حزب جبهة العمل الإسلامي، في وثيقته السياسية الأساسية والمتمثلة في رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح، وأشارت هذه الوثيقة إلى ضرورة "تشجيع الشباب على الانخراط في العمل السياسي والمؤسسات الحزبية، وإيجاد المناخ المناسب لذلك دعماً للعمل الحزبي والسياسي"[1]. وهي بذلك تعترف ضمنيا بالحق في تشكيل الأحزاب والانتساب إليها.

أما حزب الوسط الإسلامي، فقد أكد على أن الأحزاب السياسية شرط من شروط الديمقراطية، في أحد وثائقه والتي تحمل عنوان "لماذا حزب الوسط الإسلامي؟"، حيث أشار إلى أن "وجود الأحزاب السياسية ضرورة من ضرورات الديمقراطية النيابية، وآلية من آليات العمل السياسي"[2]. كذلك أشار في وثيقة أخرى من وثائقه إلى أن "تؤكد على ضرورة الإصلاح المستمر

[1] حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، مرجع سابق.
2 حزب الوسط الاسلامي، لماذا حزب الوسط الاسلامي؟ بدون تاريخ، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://wasatparty.org/PartyProgram.aspx



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقوانين الناظمة للحياة السياسية في الأردن كقانون الأحزاب والانتخاب مما يكفل في النهاية توسيع فضاء الحرية بكل معانيها باعتبار الحرية قيمة إنسانية، (...) إن حزب الوسط الإسلامي يرفض الإقصاء للأحزاب الأخرى وهيمنة حزب واحد، كما يُؤكد على التعددية ومبدأ الحرية"[1].

وقد أشار الحزب الشيوعي الأردني إلى موضوع الحق في التنظيم الحزبي بشكل غير مباشر، وإنما بشكل ضمني، إذ لم يذكر في أي من وثائقه بشكل صريح ومباشر إلى ضرورة تشكيل الأحزاب وحرية الانتساب إليها، وجاء في برنامجه السياسي "دعم وتشجيع المرأة على الانخراط في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية العمالية والمنظمات الاجتماعية"[2].

وفي ذات السياق، أشار حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) في برنامجه السياسي وفي إطار مهام التغيير والتحول الوطني الديمقراطي، إلى "التأكيد على أن الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والنقابية والفكرية والثقافي (...) هي أساس الحكم الصالح الرشيد"[3]. كذلك أشار في موضع آخر من الوثيقة إلى "إطلاق الحريات الديمقراطية كاملة للشعب وقواه الوطنية على قاعدة التعددية السياسية والحزبية"[4].

أما حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، فقد أشار في إطار مهام التغيير الوطني الديمقراطي في برنامجه السياسي بشكل واضح إلى حرية تشكيل الأحزاب وضمان تعدديتها، حيث أن "ضمان حرية تشكيل الأحزاب السياسية كحق يكفله الدستور الأردني وتعزيز مبدأ التعددية السياسية والحزبية ودوره في استقرار المسيرة الديمقراطية وحمايتها وتطويرها"[5].

أما حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، فإنه لم يتطرق بأي شكل من الأشكال إلى موضوع حرية تشكيل الأحزاب والانتساب إليها. وكذلك الحال بالنسبة لحرب البعث العربي التقدمي، فهو لم يتطرق في أي من وثائقه إلى موضوع حرية تشكيل الأحزاب والانتساب إليها وتعدديتها.

أما الحزب الوطني الدستوري، فقد أعتبر أن الأحزاب الوطنية تعد ركنا أساسيا من أركان العمل الديمقراطي، إذ أشار في وثيقته الأساسي "الأحزاب الوطنية تعد الركن الأساسي في تجديد

---

1 حزب الوسط الاسلامي، رسالة الحزب، بدون تاريخ، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://wasatparty.org/PartyProgram.aspx

2 الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.

3 حزب الشعب الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.

4 المرجع السابق

5 حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية والدفاع عن مصلحة الشعب"[1]، وجاء في مرتكزات الحزب، أيضا، أن "الأحزاب الوطنية الإصلاحية، هي الركن الأساس في تجذير الديموقراطية"[2]. ويلاحظ أن وثائق هذا الحزب ربطت مفهوم الحزب "كحزب وطني" ولم توضح ما المقصود به، وفيما إذا كان هنالك أحزابا غير وطنية أم لا. وهو بذلك يدعم فكرة تشكيل الأحزاب بشكل مشروط. من جانب آخر أشار حزب الرسالة في نظامه الأساسي إلى ضرورة "احترام التعددية السياسية والعمل على إيجادها كمنهج فكري حر"[3]، دون أن يشير إلى الأحزاب السياسية، وحق تشكيلها والانتساب إليها، ويمكن اعتبار ذلك تأييدا ضمنيا لفكرة حرية تشكيل الأحزاب السياسية.

أما حزب التيار الوطني، فقط أشار في نظامه الأساسي إلى تبنيه للخيار الديمقراطي والعمل الحزبي وحق الأردنيين في تشكيل الأحزاب السياسية، "يتبنى التيار الوطني الخيار الديمقراطي كقيمة أساسية يسعى إلى ترسيخها في الدولة، والمجتمع الأردني والعمل الحزبي وفق الأسس الديمقراطية التي شرع لها الدستور الأردني، الذي نص صراحة على المشاركة الشعبية في أطرها الدستورية وحق الأردنيين في تأليف الأحزاب التي تعبر عن مصالحهم"[4]. والجدول رقم (4) يوضح أن هنالك أربعة أحزاب سياسية من أصل عشرة أحزاب قيد الدراسة تؤيد بالكامل حرية العمل الحزبي، وهي حزب الوسط الإسلامي وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب التيار الوطني، وهي موزعة على التيارات اليسارية والوسطية والإسلام السياسي، كذلك أشار إلى أن الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة لحرية العمل الحزبي وفق وثائقها السياسية يبلغ (63%).

[1] الحزب الوطني الدستوري، المبادئ والمرتكزات، مرجع سابق.
[2] المرجع السابق.
[3] حزب الرسالة، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[4] حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول (4): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من حرية العمل الحزبي***

| الحزب السياسي | تأييد | تأييد ضمني | تأييد مشروط | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الوسط الاسلامي | ■ | | | | 100.0 |
| الحزب الشيوعي الأردني | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | | ■ | 0.0 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | | | ■ | | 33.3 |
| حزب الرسالة | | ■ | | | 66.7 |
| حزب التيار الوطني | ■ | | | | 100.0 |
| **الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من حرية العمل الحزبي** | | | | | **63.3** |

- الجدول من إعداد الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**رابعاً: الحق في الانتخاب والترشح**

يعد الحق في الانتخاب والترشح أحد أهم حقوق الإنسان السياسية، وبالتالي هي أحد أهم مؤشرات الإصلاح السياسي، فمن غير المتصور الحديث عن إصلاح سياسي بدون حقوق متساوية لجميع المواطنين بالانتخاب والترشح سواء على مستوى الانتخابات النيابية أم الانتخابات البلدية أو غيرها. وقد تناولت الأحزاب السياسية الأردنية هذا الموضوع بطرق وكيفيات متفاوتة، ويبدو أن غالبية الأحزاب السياسية الأردنية اعتبرت الموضوع تحصيل حاصل، أو مفهوم ضمنا عند حديثها عن الانتخابات النيابية، وأدوار البرلمان، لكن تم تناوله بشكل غير مباشر. وفيما يلي عرض لها:

لم يتناول حزب جبهة العمل الإسلامي موضوع الحق في الانتخاب والترشح بطريقة صريحة ومباشرة، حيث لم يرد في أي من وثائقه أية إشاره تفيد بحق المواطنين بالترشح للانتخابات والانتخاب، وقد جاء في رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح التي صدرت عن حزب جبهة العمل الإسلامي، مطالبات حول عمل مجلس النواب، "الالتزام بالمدة الدستورية لمجلس النواب كما حددها الدستور، وإعادة النظر في مدة الدورة النيابية العادية، بحيث لا تقل عن ثمانية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أشهر، وتأكيد استمرار الحصانة للنائب طيلة مدة عضويته في المجلس النيابي، وأن يتمتع المجلس بالحق الكامل في عقد دوراته التشريعية وإنهائه"[1].

كذلك الحال بالنسبة لحزب الوسط الإسلامي، إذ إنه لم يتطرق في أي من وثائقه السياسية إلى حق المواطنين بالانتخاب والترشح، واكتفى بالإشارة إلى ضرورة "بناء دولة المؤسسات الضامنة للحريات والحقوق، والمشاركة الشعبية"[2]، وأكد في سياق حديثه عن آليات عمل الحزب على "المشاركة في الانتخابات النيابية والنقابية والاتحادية والبلدية والنوادي والجمعيات والمنتديات وكافة مؤسسات المجتمع المدني"[3].

أما الحزب الشيوعي الأردني، فقد أكد في برنامجه السياسي على حق المواطنين بالمساواة في الحقوق الانتخابية، وطالب بـ"وضع قانون ديمقراطي للانتخابات البرلمانية يؤمن المساواة بين المواطنين ويلغي قاعدة الصوت الواحد ويستند إلى مبدأ النسبية"[4].

وقد أشار حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، في برنامجه السياسي إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، من خلال "إشاعة الديمقراطية في الأجهزة الإدارية المحلية وتوسع اللامركزية وتكين المواطنين من انتخاب مجالسهم البلدية والقروية بعدالة"[5]. كذلك تطرق إلى موضوع "تطوير المؤسسات التشريعية (...) بما يضمن الشراكة الوطنية (...) وتوسع صلاحياتها التشريعية والسياسية"[6].

في هذا الجانب، تناول حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني في برنامجه السياسي الحق في الانتخاب بشكل مباشر من خلال "تعديل قانون الانتخابات النيابية بما يضمن عدالة التمثيل لكافة المواقع الجغرافية والقطاعات الجماهيرية وتخفيض السن القانونية لحق الانتخاب إلى الثامنة عشرة وتسهيل إجراءات الانتخابات، وضمان سيرها النزيه حتى يتسنى أوسع مشاركة شعبية فيها"[7].

---

[1] حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، مرجع سابق.
[2] حزب الوسط الاسلامي، رسالة الحزب، مرجع سابق.
[3] المرجع السابق.
[4] الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[5] جزب الشعب الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[6] المرجع السابق.
[7] حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يتطرق حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، في أي من وثائقه السياسية، إلى موضوع الحق في الانتخاب والترشح. وتناول حزب البعث العربي التقدمي موضوع الحق في الانتخاب في إطار النظام الأساسي، حيث أشار إلى أن السلطة التشريعية ينتخبها الشعب مباشرة إذ "يؤمن الحزب بالنظام النيابي الدستوري والسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرة"[1]. كذلك يطالب الحزب في نظامه الأساسي من أجل "إيجاد قانون انتخابات نيابية يضمن الحقوق التمثيلية الحقيقية لكافة المواطنين وتوفير المشاركة الحرة لكل صاحب حق في الانتخاب والترشيح"، وهنا إشارة واضحة إلى الإقرار بالحق بالانتخاب والترشح[2].

أما الحزب الوطني الدستوري، فلم يشر مباشرة لموضوع الحق في الانتخاب والترشح، إلا أنه تطرق في نظامه الأساسي إلى ضرورة "المشاركة في الانتخابات النيابية تعزيزاً لمبدأ التنافس على أساس البرامج وعلى كافة المستويات الانتخابية في هيئات المجتمع المدني"[3].

ولم يتطرق حزب الرسالة إلى موضوع الحق بالانتخاب والترشح بشكل مباشر وصريح، وضمنها في أهدافه الواردة في نظامه الأساسي بـ"الوصول إلى الديمقراطية النيابية والبرلمان السياسي تمثيلاً لمجتمع مدني حر"[4]. وأشار إلى ذلك في موقع آخر من نظامه الأساسي من خلال تأكيده على أن "البرلمان السياسي هو الطريق الأمثل لتعزيز الديمقراطية والحرية والليبرالية مصلحة لمجتمع متطور وحديث"[5].

من جانب آخر، أشار حزب التيار الوطني إلى أهمية دور الشعب عبر ممثليه في إدارة الدول، وفي ذلك إشارة غير مباشرة إلى الحق في الانتخاب والترشح، حيث أوضح النظام الأساسي للحزب أن "الحياة البرلمانية لتأكيد دور الشعب وخياراته عبر ممثليه في إدارة الدولة والرقابة على قراراتها وسياساتها الوطنية"[6]. وأكد على حق مشاركة المواطنين في الانتخاب في برنامج الانتخابي للانتخابات النيابية الأخيرة 2012، من خلال "يدرك حزب التيار الوطني أن مشاركة المواطنين، والرأي العام الواعي في اختيار ممثلي الشعب في البرلمان، ليكون البرلمان أداة تشريع ورقابة على أعمال السلطة التنفيذية هو السبيل لإقامة التوازن بين الرسمي والشعبي

---

[1] حزب البعث العربي التقدمي، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[2] المرجع السابق.
[3] الحزب الوطني الدستوري، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[4] حزب الرسالة، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[5] المرجع السابق.
[6] حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مؤسسات الدولة، ولتكون إرادة الشعب ممثلة وحاضره، في إدارة شؤون الدولة"[1]. وكان إقراره مباشرة للحق في برنامجه الانتخابي ذاته، من خلال إشارته إلى "الانتخاب، حق دستوري ثابت".[2] والجدول رقم (5) يوضح أن هنالك أربعة أحزاب سياسية، من أصل عشرة أحزاب سياسية قيد الدراسة، أشارت بشكل مباشر وكامل للحق في الانتخاب والترشح وهي: الحزب الشيوعي الأردني وحزب الشعب الديمقراطي (حشد) وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب البعث العربي التقدمي، وهي موزعة على التيارين اليساري والقومي، وأشار الجدول كذلك إلى أن الوزن النسبي لدرجة تبني الأحزاب السياسية قيد الدراسة للحق في الانتخاب والترشح بلغ (67%).

**جدول (5): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من الحق في الانتخاب والترشح***

| الحزب السياسي | تأييد | تأييد ضمني | تأييد مشروط | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | | | | ■ | 0.0 |
| حزب الوسط الاسلامي | | ■ | | | 66.7 |
| الحزب الشيوعي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | | ■ | 0.0 |
| حزب البعث العربي التقدمي | ■ | | | | 100.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الرسالة | | ■ | | | 66.7 |
| حزب التيار الوطني | | ■ | | | 66.7 |
| **الوزن النسبي لموقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من الحق في الانتخاب والترشح** | | | | | 66.7 |

- الجدول من إعداد الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**خامساً: الفصل بين السلطات**

لأن الفصل بين السلطات يعد من أهم مؤشرات الإصلاح السياسي، باعتباره يمكن مختلف مراكز السلطة السياسية من لعب دورها بشكل مستقل، وهذا يمنع تغول أي سلطة على أخرى، ويمكن السلطات من لعب أدوارها بعيدا عن الاستفراد بالسلطة. والسلطات الأساسية في الأنظمة السياسية الديمقراطية تتمثل في السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومات وأجهزتها المختلفة،

[1] حزب التيار الوطني، البرنامج الانتخابي للانتخابات النيابية لعام 2012، عمان، الأردن.
[2] المرجع السابق.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسلطة التشريعية المتمثلة في البرلمانات، والسلطة القضائية. وفيما يلي عرض للكيفية التي تنظر فيها الأحزاب السياسية الأردنية لموضوع الفصل بين السلطات:

أوضح حزب جبهة العمل الإسلامي موقفا مباشرا وصريحا في وثيقته الأساسية، التي تحمل عنوان رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح، حيث أشارت إلى "فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية الثلاث، وضمان استقلالها بصورة عملية وفاعلة، تمنع تغول السلطة التنفيذية على أي منها".[1]

وبذات الطريقة تناول حزب الوسط الإسلامي موضوع الفصل بين السلطات، حيث أشار في أهدافة التفصيلية الواردة في وثيقة (فكرة .. ومنهاج)، إلى "ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وتفعيل هذه السلطات وتعاونها للمصلحة العام"[2].

وتناول الحزب الشيوعي الأردني موضوع الفصل بين السلطات كأحد المهام الملحة، في إطار تقرير السياسي، حيث أشار إلى "تنفيذ إصلاحات دستورية وقانونية عاجلة تهدف إلى تكريس مبدأ الفصل بين السلطات"[3].

أيضا أكد حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) على مبدأ الفصل بين السلطات في برنامجه السياسي، وتحت بند مهام التغيير والتحول الوطني الديمقراطي، إذ طالب بـ"تأمين الفصل الفعلي والتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية"[4].

كذلك، طالب حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني في إطار مهمات التغيير الوطني الديمقراطي الواردة في برنامج السياسي على ضرورة "الفصل بين السلطات والعمل على تأكيد دور المؤسسات التشريعية والقضائية في تطوير التجربة الديمقراطية وعلى استقلالية القضاء والحد من تدخلات الهيئات التنفيذية ومصادرتها لأي من صلاحيات الهيئات التشريعية والقضائية وتحسين أداء السلطات التشريعية والقضائية والهيئات التنفيذية"[5]، ويلاحظ هنا أن الحزب أشار إلى الحد من تدخلات السلطة التنفيذية في صلاحيات الهيئات التشريعية والقضائية.

---

[1] حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، مرجع سابق.
[2] حزب الوسط الاسلامي، فكرة .. ومنهاج، مرجع سابق.
[3] الحزب الشيوعي الأردني، التقرير السياسي، مرجع سابق.
[4] حزب الشعب الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[5] حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ذات السياق، أشار حزب البعث العربي في الأردن، في نظامه الداخلي، إلى هذا المبدأ بذكره أن "على الدولة تكريس مبدأ فصل السلطات، وعدم تجاوز أحدهما على الآخر"[1]. أما حزب البعث العربي التقدمي، فإنه لم يشر بأي طريقة إلى مبدأ الفصل بين السلطات في أي من وثائقه السياسية. كذلك الحال بالنسبة للحزب الوطني الدستوري، إذ لم يتطرق في أي من وثائقه السياسية إلى مبدأ الفصل بين السلطات. والأمر ذاته كان بالنسبة لحزب الرسالة، حيث لم يتطرق إلى مبدأ الفصل بين السلطات في أي من وثائقه السياسية.

أما حزب التيار الوطني، فقد أكد في نظامه الأساسي، على أن الفصل بين السلطات هو شرط من شروط الديمقراطية، حيث جاء فيه "وفي آليات عمل الدولة تقوم الديمقراطية على المؤسسية والفصل بين السلطات وتكامل أدوارها الدستورية"[2].

ويشير الجدول رقم (6) إلى أن غالبية الأحزاب السياسية قيد الدراسة، أكدت في برامجها ووثائقها السياسية على الفصل بين السلطات، وهي موزعة على مختلف التيارات السياسية اليسارية والإسلام السياسي والقومي والوسطي. وأشار الجدول كذلك إلى أن الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من الفصل بين السلطات بلغ (70%).

**جدول (6): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من الفصل بين السلطات***

| الحزب السياسي | تأييد | تأييد ضمني | تأييد مشروط | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الوسط الاسلامي | ■ | | | | 100.0 |
| الحزب الشيوعي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | ■ | | | | 100.0 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | | | | ■ | 0.0 |
| حزب الرسالة | | | | ■ | 0.0 |
| حزب التيار الوطني | ■ | | | | 100.0 |
| **الوزن النسبي لموقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من الفصل بين السلطات** | | | | | **70.0** |

- الجدول من إعداد الباحث.

[1] حزب البعث العربي الاشتراكي، النظام الداخلي، مرجع سابق.
[2] حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**سادساً: استقلال القضاء**

يعد استقلال القضاء من السمات الأساسية للأنظمة السياسية الديمقراطية، باعتباره الضمانة الأساسية لتحقيق العدالة، ويعد ذلك عنصرا أساسيا من عناصر أية عملية إصلاح سياسي، لذلك فإن مختلف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة، أجمعت في وثائقها السياسية على ضرورة استقلال القضاء، وفيما يأتي عرض للكيفية التي تناولت فيها الأحزاب السياسية لموضوع استقلال القضاء:

فقد أشار حزب جبهة العمل الإسلامي، في وثيقته الرئيسية التي أصدرها في العام 2011، تحت عنوان رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح، إلى ضرورة "استقلال القضاء استقلالاً تاماً بكل درجاته، بما في ذلك الاستقلال المالي والإداري، ومنع كافة سبل التدخل الحكومي فيه، سواء في التعيين أو الترقية أو الإجراءات"[1]. وتناول الحزب موضوع استقلال القضاء في موقع آخر في رؤيته الاصلاحية بتأكيده على "اعتماد مبدأ الاختيار القائم على التنافس الحر للمراكز القضائية العليا، وفقاً للوائح يقرها المجلس الأعلى للقضاء نفسه دون تدخل حكومي (...) وتولي المجلس القضائي كافة الإجراءات والتنظيمات المتعلقة بالشأن القضائي (...) ورفع مستوى المؤسسات القضائية وتطويرها لتحقيق الفعالية، والتسهيل على المواطنين، بما يكسبها الثقة والهيبة في نفس المواطن"[2].

وكذلك الحال بالنسبة لحزب الوسط الإسلامي، فقد أكد في وثيقته السياسية (فكرة ومنهج) على ضرورة "تعزيز آليات الشفافية والمحاسبة: بما يحول دون ظهور الفساد، ويؤكد استقلال القضاء استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية، والتأكيد على تحقيق العدل العام بكل أبعاد"[3]. وقد أكد الحزب الشيوعي الأردني على مبدأ استقلال القضاء في برنامجه السياسي، باعتباره أحد مهمات الحزب الملحة، إذ أشار إلى "تنفيذ اصلاحات دستورية وقانونية عاجلة تهدف إلى تكريس مبدأ الفصل بين السلطات واحترام استقلال القضاء"[4].

وذات الأمر كان لدى حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، حيث أكد برنامجه السياسي أيضا على استقلالية القضاء، باعتبارها من المهام الملحة للحزب، إذ أشار إلى ضرورة

---

[1] حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، مرجع سابق.
[2] المرجع السابق.
[3] حزب الوسط الاسلامي، فكرة ومنهج، مرجع سابق.
[4] الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"إصلاح القضاء وضمان استقلال السلطة القضائية وإلغاء سائر أشكال التحصين للقرارات الإدارية"[1].

إلى جانب ذلك، أكد حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني على أهمية استقلالية القضاء، حيث طالب في برنامجه السياسي بضرورة الاستقلالية التامة للقضاء، إذ أشار إلى "الاستقلالية التامة للنظام القضائي القائم على سيادة القانون"[2].

وأكد على ذلك أيضا حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، حيث أشار في وثيقته السياسية الأساسية إلى أن "السلطة القضائية مصونة ومستقلة عن أي سلطة اخرى"[3]. وبذات الطريقة تناول حزب البعث العربي التقدمي موضوع استقلالية السلطة القضائية، حيث أشار في نظامه الأساسي إلى أن "السلطة القضائية مصونة ومستقلة عن أية سلطة أخرى وتتمتع بحصانة مطلقة"[4].

كذلك أشار الحزب الوطني الدستوري في وثيقة "المبادئ والمرتكزات" إلى ضرورة الحفاظ على استقلال القضاء، حيث أشار إلى أن "القضاء العادل النزيه هو الركن المنيع لضمان سيادة القانون على الجميع وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وصون المجتمع من عوامل الصراع والتفتيت، ولذا يجب الحفاظ على استقلاله ومنع أي محاولة أو سبيل للتدخل في شؤونه، وتوفير البيئة المناسبة والحوافز المجزية للقضاة، وتحديث إجراءات التقاضي وتبسيطها وسرعة تنفيذ الأحكام القضائية"[5].

إضافة إلى ذلك، أشار حزب الرسالة في وثيقته السياسية الأساسية، إلى أهمية استقلال القضاء، بقوله "تتمتع السلطة القضائية المستقلة عن أي سلطة أخرى بالحماية المطلقة للفصل في كافة المنازعات بما في ذلك دستورية القوانين"[6]. وأكد على ذات المبدأ، حزب التيار الوطني، حيث أشار في نظامه الأساسي إلى "مع التأكيد على أهمية إصلاح مؤسسات الدولة، وتعزيز استقلال القضاء باعتباره ضمانة، للعدالة والحرية، وأداة من أدوات بناء دولة القانون"[7].

---

[1] حزب الشعب الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[2] حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[3] حزب البعث العربي الاشتراكي، النظام الداخلي، مرجع سابق.
[4] حزب البعث العربي التقدمي، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[5] الحزب الوطني الدستوري، المبادئ والمرتكزات، مرجع سابق.
[6] حزب الرسالة، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[7] حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير الجدول رقم (7) إلى أن جميع الأحزاب السياسية قيد الدراسة تقر بمبدأ استقلال القضاء، وبوزن نسبي بلغ (100%).

**جدول (7): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من استقلال القضاء***

| الحزب السياسي | تأييد | تأييد ضمني | تأييد مشروط | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | | | | | 100.0 |
| حزب الوسط الاسلامي | | | | | 100.0 |
| الحزب الشيوعي الأردني | | | | | 100.0 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | | | | | 100.0 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | | | | | 100.0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | | | 100.0 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | | 100.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | | | | | 100.0 |
| حزب الرسالة | | | | | 100.0 |
| حزب التيار الوطني | | | | | 100.0 |
| **الوزن النسبي لموقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من استقلال القضاء** | | | | | **100** |

- الجدول من إعداد الباحث.

**سابعاً: تداول السلطة**

يعتبر مبدأ تداول السلطة ركنا أساسيا من أركان الأنظمة السياسية الديمقراطية، وعليه فإنها مرتكز من مرتكزات الإصلاح السياسي، وفيما يأتي عرض للكيفية التي تناولت فيها الأحزاب السياسية هذا الموضوع:

فقد تناول حزب جبهة العمل الإسلامي موضوع تداول السلطة، معتبرا أن النص الدستوري الأردني الذي يؤكد على أن "الأمة مصدر السلطات"[1]، "يقتضي إقرار مبدأ تداول السلطة، وضمان نزاهة العملية الانتخابية بكل مراحلها وفقاً لقانون عادل"[2]. كذلك أشار الحزب وبوضوح إلى مبدأ تداول السلطة، حيث أكد على ضرورة "تشكيل الحكومات وفقاً لمبدأ تداول السلطة، وعلى أساس البرامج التي تتقدم بها الكتل النيابية لنيل الثقة على أساسه"[3].

[1] الدستور الأردني، المادة 1/24.
[2] حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، مرجع سابق.
[3] المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك الحال بالنسبة لحزب الوسط الإسلامي، حيث ذكر في وثيقته السياسية الأساسية على المبدأ الدستوري أن الأمة مصدر السلطات، إذ يرى الحزب أن "الشورى مبدأ أساسي من مبادئه، ويرى أن الديمقراطية هي آلية العمل السياسي، وتداول السلطة في إطار الدستور والقانون"[1]. ومن جانب آخر فإن الحزب الشيوعي الأردني لم يتطرق إلى مبدأ تداول السلطة في أي من وثائقه السياسية المتعلقة بالأردن.

في حين أشار حزب الشعب الديمقراطي الأردني إلى مبدأ تداول السلطة بشكل صريح ومباشر، في برنامجه السياسي، وفي إطار مهام التغيير والتحول الوطني الديمقراطي، إذ أوضح أن "التأكيد على أن الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والنقابية والفكرة والثقافية، ومبدأ التداول السلمي للسلطة هي أساس الحكم الصالح"[2].

ولم يتطرق حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني إلى موضوع تداول السلطة أو الكيفية التي تشكل فيها الحكومات في أي من وثائقه السياسية. وكذلك لم يتطرق حزب البعث العربي الاشتراكي إلى موضوع تداول السلطة في أي من وثائقه السياسية.

والأمر ذاته كان عند حزب البعث العربي التقدمي، حيث لم يشر في أي من وثائقه إلى تداول السلطة، وأن أشار في نظامه الأساسي إلى أن الشعب هو مصدر السلطات[3]. في حين أشار الحزب الوطني الدستوري إلى مبدأ تداول السلطة في نظامه الأساسي، حيث بين أن "نسعى إلى المساهمة في بناء مجتمع ديموقراطي وصولاً لوجود أحزاب برلمانية تشرف على تداول السلطة ولتكون الأحزاب جزءاً عضوياً في النظام السياسي الأردني"[4]. ولم يتطرق حزب الرسالة إلى موضوع تداول السلطة في أي من وثائقه السياسية. في حين أشار حزب التيار الوطني في نظامه الأساسي إلى أن تداول السلطة جزء من آليات عمل الدولة، "آليات عمل الدولة تقوم الديمقراطية على المؤسسية والفصل بين السلطات وتكامل أدوارها الدستورية، والحق في تداول السلطة التنفيذية وفق قاعدة الأغلبية واستقلال القضاء"[5].

---

[1] حزب الوسط الاسلامي، فكرة ومنهاج، مرجع سابق.
[2] حزب الشعب الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[3] حزب البعث العربي التقدمي، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[4] الحزب الوطني الدستوري، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[5] حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير الجدول رقم (8) إلى أن خمسة أحزاب تقر بمبدأ تداول السلطة بشكل مباشر في برامجها ووثائقها السياسية، وهي موزعة على تيار الإسلام السياسي واليساري والوسطي، في حين أن الأحزاب الخمسة الأخرى فقد تجاهلت مبدأ تداول السلطة وهي موزعة على التيار اليسار والقومي والوسطي، وبلغ الوزن النسبي لهذا المبدأ (50%).

**جدول (8): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من تداول السلطة***

| الحزب السياسي | تأييد | تأييد ضمني | تأييد مشروط | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الوسط الاسلامي | ■ | | | | 100.0 |
| الحزب الشيوعي الأردني | | | | ■ | 0.0 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | | | | ■ | 0.0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | | ■ | 0.0 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الرسالة | | | | ■ | 0.0 |
| حزب التيار الوطني | ■ | | | | 100.0 |
| **الوزن النسبي لموقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من تداول السلطة** | | | | | **50.0** |

- الجدول من إعداد الباحث.

يوضح الجدول رقم (9) أن الوزن النسبي لمجمل مؤشرات الإصلاح السياسي في برامج ووثائق الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة يبلغ (69%)، وكان مبدأ استقلال القضاء هو الأكثر تكرارا، يليه الفصل بين السلطات وحرية الرأي والتعبير ثم الحق في الترشح والانتخاب ثم حرية العمل الحزبي ثم حرية التجمع والتنظيم وأخيرا مبدأ تداول السلطة.

ومن جانب ترتيب الأحزاب السياسية قيد الدراسة حسب تبنيها لمعايير الإصلاح السياسي التي تم استخدامها في هذه الدراسة، فقد جاء ترتيب حزب الشعب الديمقراطي (حشد) في المرتبة الأولى بوزن نسبي (90%)، يليه كل من حزب جبهة العمل الإسلامي والحزب الشيوعي الأردني وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني بوزن نسبي قدره (81%)، ثم حزب الوسط الإسلامي وحزب التيار الوطني بوزن نسبي (76%)، يليها الحزب الوطني الدستوري بوزن نسبي (62%)، ثم حزب الرسالة بوزن نسبي (52%)، يليه حزب البعث العربي التقدمي بوزن نسبي (48%) وأخيراً حزب البعث العربي الاشتراكي



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بوزن نسبي قدره (38%).

**جدول (9): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من الإصلاح السياسي (مرتبة تنازلياً)**

| الحزب السياسي | حرية الرأي والتعبير | حرية التجمع والتنظيم | حرية العمل الحزبي | الحق في الانتخاب والترشح | الفصل بين السلطات | استقلال القضاء | تداول السلطة | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | 66.7 | 66.7 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 90 |
| حزب جبهة العمل الاسلامي | 100.0 | 100.0 | 66.7 | 0.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 81 |
| الحزب الشيوعي الأردني | 100.0 | 100.0 | 66.7 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 0.0 | 81 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | 66.7 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 0.0 | 81 |
| حزب التيار الوطني | 66.7 | 0.0 | 100.0 | 66.7 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 76 |
| حزب الوسط الاسلامي | 33.3 | 33.3 | 100.0 | 66.7 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 76 |
| الحزب الوطني الدستوري | 66.7 | 66.7 | 33.3 | 66.7 | 0.0 | 100.0 | 100.0 | 62 |
| حزب الرسالة | 100.0 | 33.3 | 66.7 | 66.7 | 0.0 | 100.0 | 0.0 | 52 |
| حزب البعث العربي التقدمي | 66.7 | 66.7 | 0.0 | 100.0 | 0.0 | 100.0 | 0.0 | 48 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | 33.3 | 33.3 | 0.0 | 0.0 | 100.0 | 100.0 | 0.0 | 38 |
| **الوزن النسبي** | **70.0** | **60.0** | **63.3** | **66.7** | **70.0** | **100.0** | **50.0** | **69** |

- الجدول من إعداد الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الرابع

# الإصلاح الاقتصادي في برامج الأحزاب السياسية الأردنية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**مقدمة**

تم في هذا الفصل تحليل مضامين البرامج والوثائق السياسية لعينة من الأحزاب السياسية الأردنية مكونة من 10 أحزاب، تم اختيارها وفقا لعدد من المعايير تمثلت في توزيعها على مختلف التيارات الفكرية والسياسية في الأردن، إلى جانب توفر برامج ووثائق سياسية له تمكن الباحث من الاطلاع عليها وتحليلها، بالإضافة إلى تمثيلها لمراحل تطور الحياة السياسية في الأردن من حيث التأسيس والعمل الفعلي. وتشمل العينة كل من حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوسط الإسلامي والحزب الشيوعي الأردني وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب الشعب الديمقراطي الأردني وحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني وحزب البعث التقدمي الأردني، بالإضافة إلى الحزب الوطني الدستوري وحزب الرسالة وحزب التيار الوطني. وقد تم الوقوف على الكيفية التي تناولت فيها الأحزاب السياسية الأردني المذكورة لمحاور ومؤشرات الإصلاح الاقتصادي التي تم تطويرها في إطار المنهجية في الفصل الأول، وتتمثل في مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وتخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وتخفيض الدين العام وإصلاح النظام الضريبي ودور الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني. وكانت النتائج على الشكل الآتي:

**أولاً: مكافحة الفقر والبطالة**

تفاوتت طريقة تناول الأحزاب السياسية الخاضعة للدراسة لمشكلات الفقر والبطالة، وطرق معالجتها، وقد غابت عن هذه الأحزاب، الرؤى والسياسات الواضحة لمكافحة هاتين المشكلتين الكبيرتين اللتين تعتبران أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد الأردني، ومن المفيد التذكير هنا أن معدلات البطالة تراوح مكانها منذ أكثر من عشر سنوات عند مستويات تتراوح بين (11.5 –14.0%)[1]. وكذلك الحال بالنسبة لمشكلة الفقر، فهي تتراوح

[1] دائرة الاحصاءآت العامة، مجموعة تقارير العمالة والبطالة للسنوات (2004- 2014)، عمان، الأردن.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ سنوات طويلة عند مستويات تقارب (14.0%)[1]، وفيما يأتي عرض للكيفية التي تناولت فيها هذه الأحزاب للمشكلتين:

تناول حزب جبهة العمل الإسلامي هاتين المشكلتين في أكثر من موقع من وثائقه السياسية، فقد ذكر في معرض سرده لأهداف الحزب في نظامه الأساسي ضرورة "مكافحة البطالة والفقر"،[2] وكذلك "محاربة الفساد والترف والبطالة"[3]، دون أن يحدد السياسات والطرق التي من شأنها مكافحة هاتين المشكلتين، وتطرق بشكل مقتضب وسريع إلى توفير الحماية الاجتماعية للمتعطلين عن العمل، في إطار الرؤية التي قدمها الحزب في عام 2011، إذ طالب "بتفعيل التأمين ضد البطالة في قانون الضمان الاجتماعي"[4]، وطالب بمحاربة الفقر من خلال عناوين لسياسات عامة، مثل إعادة توزيع الثروة وضمان حقوق العاملين، وإنشاء النقابات، وتطرق لها على الشكل التالي: "محاربة الفقر بتحقيق العدالة الاجتماعية، وحسن توزيع الثروة، وضمان حقوق العمال والمهنيين بإنشاء النقابات والاتحادات واستقلالها، وسن التشريعات الكفيلة بتحقيق ذلك، وتطوير ما هو قائم منها."[5].

أما حزب الوسط الإسلامي، فقد تحدث عن مكافحة الفقر والبطالة في الأردن، في إطار مرتكزات الحزب الأساسية، وذلك في السياق التالي: "تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة الاختلالات المختلفة التي نعاني منها، من فقر وبطالة ومديونية لها أولوية في برامج الحزب وأنشطته"[6]. وكذلك تطرق في الوثيقة السياسية التي تحمل عنوان "رؤية الحزب"، إلى ضرورة "معالجة الاختلالات المختلفة التي نعاني منها، من فقر وبطالة ومديونية"[7]. ويبدو أن تناول حزب الوسط الإسلامي لمشكلتي الفقر والبطالة يأتي في إطار محاربتها دون تقديم تصورات أو سياسات محددة لمكافحتها.

وبذات الطريقة تناول الحزب الشيوعي الأردني في برنامجه السياسي مشكلتي الفقر والبطالة، حيث طالب بمحاربتها في إطار أهداف ومهام الحزب، دون أن يقدم سياسات محددة

---

[1] دائرة الاحصاءآت العامة، الكتاب الاحصائي السنوي، عمان، الأردن، 2013.
[2] حزب جبهة العمل الاسلامي، النظام الأساسي المعدل، مرجع سابق.
[3] المرجع السابق.
[4] حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، مرجع سابق.
[5] المرجع السابق.
[6] حزب الوسط الاسلامي، فكرة ومنهاج، مرجع سابق.
[7] حزب الوسط الاسلامي، رؤية الحزب، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://wasatparty.org/literature.aspx



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك، وطالب كذلك بتوفير الحماية الاجتماعية للمتعطلين عن العمل، "وتفعيل وتطوير قانون الضمان الاجتماعي وخاصة التأمين ضد البطالة"[1].

أما حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، فقد تناول مشكلتي الفقر والبطالة من خلال المطالبة بـ"مكافحة تفشي مظاهر الفقر ودفع الخطط الكفيلة بتطوير المدن والريف والبادية والمخيمات وتقديم مساعدات عينية وثابتة للعائلات التي أصبحت تعيش في ظروف إنسانية مزرية وتحت خط الفقر"[2]. وطالب كذلك بـ"وضع التدابير التي تضمن الحد من مظاهر البطالة والعمل على توسيع القطاعات الإنتاجية، بما يضمن استيعاب الأعداد المتزايدة للعاطلين عن العمل وتنظيم سوق العمل الأردني على أسس عادلة وقانونية هادفة ومدروسة"[3]، إلى جانب مطالبته بتوفير حماية اجتماعية للمتعطلين عن العمل، "والعمل على قيام نظام تأمين شامل ضد البطالة تتحمل فيه البرجوازية الأردنية قسطها الضروري لهذه المسألة الوطنية الشاملة والملحة"[4].

وتطرق حزب الشعب الديموقراطي الأردني إلى مشكلة البطالة مطالبا بـ"وضع برنامج وطني للقضاء على البطالة، تشارك في تنفيذه النقابات العمالية والمهنية، من أجل توفير فرص لعمل لجميع المواطنين"[5]. أما حزب البعث العربي الاشتراكي، فلم يتطرق بأي شكل من الأشكال لمشكلتي الفقر والبطالة. وكذلك الحال بالنسبة لحزب البعث العربي التقدمي، فإنه لم يتطرق في أي من وثائقه لمشكلتي الفقر والبطالة. أما الحزب الوطني الدستوري فقد تناول مشكلتي الفقر والبطالة في إطار مرتكزات الحزب، إذ طالب بضرورة "القضاء على الفقر والبطالة"[6]. وانضم حزب الرسالة إلى الأحزاب التي لم تتطرق إلى مشكلتي الفقر والبطالة في أي من وثائقها.

وبخصوص حزب التيار الوطني فقد تناول مشكلتي الفقر والبطالة من خلال الحديث عنها في إطار البرنامج الانتخابي للحزب في الانتخابات النيابية، وطالب بـ"بناء الاقتصاد الوطني الذي يوفر فرص العيش والتنمية الشاملة المستدامة، مع التركيز على معالجة الخلل في المجتمع، من خلال معالجة قضايا الفقر والبطالة"[7]. واعتبر أن "البطالة جوهر مشكلة الفقر"[8].

---

[1] الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[2] حزب *الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي*، مرجع سابق.
[3] المرجع السابق.
[4] المرجع السابق.
[5] حزب الشعب الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[6] الحزب الوطني الدستوري، المرتكزات، مرجع سابق.
[7] حزب التيار الوطني، البرنامج الانتخابي، مرجع سابق.
[8] المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أوضح الحزب أن "معالجة مشكلة البطالة مقدمة حتمية لحل مشكلة الفقر"[1]، وطالب بتوحيد المرجعيات التي تتعامل مع ملف البطالة "ولا بد من توحيد المرجعيات التي تتعامل مع ملف البطالة والتشغيل"[2]، وأشار إلى ضرورة "إنشاء مركز للمعلومات في الوزارة لأغراض التشغيل يلزم كل طالب عمل، تعبئة نموذج تفصيلي عن طالب العمل، وخبراته السابقة بهدف تحديد نوع البطالة، وحجمها، وتوعية المتعطلين عن العمل، وظروف العمالة، في البلاد"[3].

يشير الجدول رقم (10) الى أن حزبا واحدا تناول مكافحة الفقر والبطالة وقدم مقترحات محددة لمكافحتها، وهو من الأحزاب السياسية المحسوبة على التيار الوسطي، بينما تجاهلها حزبان هما حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي التقدمي، وهما حزبان قوميان، في حين طالبت الأحزاب السياسية الأخرى بحل مشكلتي الفقر والبطالة دون تقديم مقترحات محددة لذلك. ويشير الجدول أيضا إلى أن الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من موضوع مكافحة الفقر والبطالة بلغ (57%).

**جدول (10): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من مكافحة الفقر والبطالة***

| الحزب السياسي | تناولها مع اقتراحات | تناولها بدون اقتراحات | تناولها ضمنياً | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الوسط الاسلامي | | ■ | | | 66.7 |
| الحزب الشيوعي الأردني | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | | ■ | | | 66.7 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | | ■ | 0.0 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الرسالة | | ■ | | | 66.7 |
| حزب التيار الوطني | ■ | | | | 100.0 |
| **الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من مكافحة الفقر والبطالة** | | | | | 56.7 |

- الجدول من إعداد الباحث.

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.
[3] المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثانياً: تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة**

تناولت الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة موضوع تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة باعتباره أحد مرتكزات عملية الإصلاح الاقتصادي، بطرق متباينة، وبعض الأحزاب تناولت الأمر بشكل مباشر، وبعضها الآخر بشكل ضمني، وأحزاب أخرى لم تتناوله بأي شكل من الأشكال، وفيما يأتي عرض للكيفية التي تناولت فيها هذه الأحزاب موضوع تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة:

تناول حزب جبهة العمل الإسلامي موضوع التنمية بإطارها العام كجزء من أهداف ومهام الحزب في الرؤية التي قدمها في عام 2011، إذ أشار إلى "تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاه الاجتماعي"، كذلك أوضح "آن الأوان لوضع حد لهذه السياسات في الاستجابة لمتطلبات التجارة والسوق والنظام الدولي، لصالح رؤية وطنية عميقة وشفافة لبناء علاقات تكامل مع المحيط العربي من جهة، والانفتاح على الاقتصاد العالمي وشركاته ومؤسساته من جهة أخرى، وذلك بما يحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ويحفظ الاستقلال الوطني"[1]. وكما هو ملاحظ من النص أعلاه، لم يتم الإشارة إلى موضوع تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في إطار طرح سياسات محددة لتحقيقها.

أما حزب الوسط الإسلامي، فقد أشار إلى موضوع التنمية دون الإشارة بأي شكل إلى أهمية تعزيز النمو الاقتصادي، وقد تم الإشارة إلى التنمية الشاملة في إطار عرض الحزب لمرتكزاته ومبررات تأسيسه، "أنشئ من أجل الإسهام في تكوين مجتمع أردني تحكمه مبادئ العدالة، والديموقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الشاملة"[2].

أما الحزب الشيوعي الأردني، فتحدث عن التنمية في إطارها العام دون الإشارة إلى مفهوم التنمية المستدامة، حيث أشار في برنامج السياسي إلى ضرورة "انتهاج سياسة اقتصادية وطنية بالاستناد إلى مبدأ التنمية المستقلة والمتوازنة اقتصادياً واجتماعياً بهدف بناء قاعدة اقتصادية مادية صناعية وزراعية تساهم في زيادة الدخل الوطني وإيجاد فرص عمل، وفي القضاء التدريجي على التشوه في البنية الهيكلية للاقتصاد. ووضع سياسات تستهدف زيادة

[1] حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، مرجع سابق.
[2] حزب الوسط الاسلامي، فكرة ومنهاج، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدلات الاستثمار المادي والتكوين الرأسمالي وزيادة معدل الادخار المحلي وتوجيه الانتاج لتلبية الحاجات الأساسية للسكان في المقام الاول"[1].

من جانب آخر، تطرق حزب الشعب الديموقراطي الأردني إلى التنمية المستدامة بشكل واضح في إطار مهمات الحزب المتعلقة بالعمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، حيث أشار إلى ضرورة "تمكين البلاد من التقدم على طريق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة"[2].

أما حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، فتحدث عن التنمية الوطنية المستقلة، دون الإشارة إلى مفهوم التنمية المستدامة، "والشروع في بناء وإقامة أسس التنمية الوطنية المستقلة"[3]. ولم يتطرق بأي شكل إلى موضوع تعزيز النمو الاقتصادي.

وفي ذات السياق، أشار حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني عند حديثه عن تعزيز النمو الاقتصادي في المجتمعات، إلى موضوع التنمية بشكل عام، إلا أنه لم يتطرق إلى موضوع التنمية المستدامة، وجاء ذلك في السياق التالي "يوضع برنامج شامل على ضوء أحدث التجارب والنظريات الاقتصادية لتصنيع الوطن العربي وتنمية الإنتاج القومي وفتح آفاق جديدة له وتوجيه الاقتصاد الصناعي في كل قطر بحسب إمكاناته وبحسب توافر المواد الأولية فيه"[4].

أما حزب البعث العربي التقدمي، فلم يتطرق بأي شكل من الأشكال إلى أي من المفاهيم المطروقة في هذا المجال، والمتمثلة بتعزيز النمو الاقتصادي أو التنمية المستدامة.

أما الحزب الوطني الدستوري، فقد تطرق إلى موضوع النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر في إطار حديثه عن تطوير الاقتصاد الوطني، "إن تطوير الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته هو السبيل لضمان قوة الوطن ومنعته، وتمتع المواطن بمستوى كريم من العيش"[5]. ولم يشر الحزب إلى مفهوم التنمية المستدامة في وثائقه السياسية.

---

[1] الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[2] حزب الشعب الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[3] حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[4] حزب البعث العربي الاشتراكي، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[5] الحزب الوطني الدستوري، النظام الأساسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما حزب الرسالة، فلم يتطرق لموضوع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في وثائقه السياسية، واكتفى بالحديث عن "إقامة المشروعات الاقتصادية، على أن يكون من حق الدولة تملك المشاريع الانتاجية التي تتعلق بالثروات الطبيعية، والسلع الإنتاجية"[1].

وبخصوص حزب التيار الوطني، فقد تناول موضوع التنمية المستدامة بشكل مباشر في برنامجه الانتخابي للانتخابات النيابية الأخيرة، "بناء الاقتصاد الوطني الذي يوفر فرص العيش والتنمية الشاملة المستدامة"[2]، بينما لم يشر إلى موضوع النمو الاقتصادي في أي من وثائقه السياسية.

ويشير الجدول رقم (11) إلى أن ستة أحزاب سياسية، من أصل عشرة، تناولت موضوع تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بشكل ضمني، في حين تجاهلها حزبان هما حزب البعث العربي التقدمي وحزب الرسالة، الأول محسوب على التيار القومي، والثاني محسوب على التيار الوسطي، في حين لم يتناولها أي حزب سياسي مع مقترحات محددة لتحقيقها، في حين تناول كل من حزب الشعب الديمقراطي (حشد) المحسوب على التيار اليساري وحزب التيار الوطني المحسوب على التيار الوسطي هذا الموضوع بدون تقديم مقترحات لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويشير الجدول كذلك إلى أن الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بلغ (33%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] حزب الرسالة، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[2] حزب التيار الوطني، البرنامج الانتخابي للحزب في الانتخابات النيابية الأخيرة 2012.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول (11): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة***

| الحزب السياسي | تناولها مع اقتراحات | تناولها بدون اقتراحات | تناولها ضمنيا | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | | | ■ | | 33.3 |
| حزب الوسط الاسلامي | | | ■ | | 33.3 |
| الحزب الشيوعي الأردني | | | ■ | | 33.3 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | | | ■ | | 33.3 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | ■ | | 33.3 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | | | ■ | | 33.3 |
| حزب الرسالة | | | | ■ | 0.0 |
| حزب التيار الوطني | | ■ | | | 66.7 |
| **الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة** | | | | | **33.3** |

- الجدول من إعداد الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**ثالثاً: الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية**

تباينت طريقة تناول الأحزاب السياسية الأردنية فيما يتعلق بموضوع الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وبعض الأحزاب أشارت إلى ذلك مباشرة، وبعضها الآخر بشكل ضمني، كذلك بعض الأحزاب السياسية قدمت مقترحات لكيفية استغلال الموارد الاقتصادية، وفيما يأتي عرض للكيفية التي تناولت فيها الأحزاب السياسية قيد الدراسة هذا الموضوع:

أشار حزب جبهة العمل الإسلامي إلى هذا الموضع من خلال تأكيده في وثيقته السياسية الأساسية، المتمثلة في "رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح"، على "استثمار الموارد الطبيعية المتاحة بالصورة الأفضل، وإدارتها بطريقة كفؤة، ومتابعة مسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي لاستكشاف المزيد منها وتطويرها واستغلالها، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير التقانة في الحياة الأردنية بكل مجالاتها"[1]. أما حزب الوسط الإسلامي، فلم يتطرق إلى موضوع الموارد الاقتصادية وكيفية استغلالها.

[1] حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، مرجع سابق.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك الحال بالنسبة للحزب الشيوعي الأردني، فلم يتطرق إلى هذا الموضوع بشكل مباشر وواضح، في أي من وثائقه السياسية، واكتفى بالحديث عن تحسين إدارة الموارد البشرية والمادية، في سياق انتقاده للسياسات الاقتصادية الأردنية، "ولا شك أن السياسة الاقتصادية التي تم تطبيقها كانت وما زالت من أهم مسببات هذا الوضع الصعب والمعقد، لأنها لم تأخذ بنظر الاعتبار ضرورة التوجه نحو الاعتماد على الذات من جهة كما لم تلتزم أبداً بسياسات متوازنة في الانفاق وبحسن إدارة مختلف الموارد البشرية والمادية من جهة ثانية"[1].

أما حزب الشعب الديمقراطي الأردني، فقد أشار في برنامجه السياسي إلى "ضرورة تعبئة طاقات البلاد ومواردها للنهوض بالتنمية المكثفة للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني"[2]. على خلاف ذلك، لم يشر حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني إلى موضوع الموارد الاقتصادية واستغلالها.

وكذلك حال حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، فلم يتطرق إلى موضوع استغلال المواد الاقتصادية بشكل مباشر وواضح، واكتفى بالإشارة إلى أن الموارد الطبيعية هي ملك الدولة، "المؤسسات ذات النفع العام وموارد الطبيعة الكبرى ووسائل الإنتاج الكبيرة ووسائل النقل ملك للأمة تديرها الدولة مباشرة وتلغى الشركات والامتيازات الأجنبية"[3]. كذلك لم يتطرق حزب البعث العربي التقدمي إلى موضوع الموارد الاقتصادية وكيفية استغلالها، في أي من موارده الاقتصادية.

من جانب آخر، تطرق الحزب الوطني الدستوري بشكل عام وغير مباشر (ضمني) إلى الموارد الاقتصادية وكيفية استغلالها، في سياق الحديث عن أهمية وندرة موردي الطاقة والمياه، "تشكل المياه والطاقة التحدي الرئيسي للأوطان، ولهما أهمية قصوى متميزة في الأردن، فمواردهما محدودة، والحاجة لهما في تزايد يتجاوز الممكن توفيره منهما. إن الحاجة تستدعي وضع استراتيجية وطنية للمياه على المدى القريب والمتوسط والبعيد، تحدد المصادر والحاجات المتطورة"[4].

---

[1] الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[2] حزب الشعب الديمقراطي، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[3] حزب البعث العربي الاشتراكي، النظام الداخلي، مرجع سابق.
[4] الحزب الوطني الدستوري، مرتكزات الحزب، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما حزب الرسالة، فقد أشار إلى ضرورة استغلال الموارد الاقتصادية بشكل مباشر وواضح كجزء من أهدافه، حيث أشار في نظامه الأساسي إلى "العمل على استغلال موارد الدولة وثرواتها الطبيعية والكشف عنها والعمل على إقامة مشاريع استراتيجية"[1]. كذلك الأمر بالنسبة إلى حزب التيار الوطني، فقد أشار بشكل مباشر وواضح إلى أهمية الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في إطار أهدافه، "والاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة، وتوفير أجواء الحرية والمناخ الديمقراطي الذي يساعد على التفاعل وتلقي المعرفة"[2].

ويشير الجدول رقم (12) إلى أن حزباً واحداً فقط هو حزب جبهة العمل الإسلامي تناول موضوع الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية مع تقديم مقترحات لتحقيقه، بينما تجاهله ثلاثة أحزاب سياسية هي حزب الوسط الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب البعث العربي التقدمي، وهي موزعة على تيارات الإسلام السياسي واليساري والقومي. في حين تناولها بدون اقتراحات كل من حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) المحسوب على التيار اليساري، وحزب الرسالة وحزب التيار الوطني المحسوبين على التيار الوسطي. ويشير الجدول كذلك إلى أن الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بلغ (40%).

[1] حزب الرسالة، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[2] حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول (12): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية***

| الحزب السياسي | تناولها مع اقتراحات | تناولها بدون اقتراحات | تناولها ضمنيا | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | ■ | | | | 3 |
| حزب الوسط الاسلامي | | | | ■ | 0 |
| الحزب الشيوعي الأردني | | | ■ | | 1 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني–حشد | | ■ | | | 2 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | | | | ■ | 0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | ■ | | 1 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | ■ | 0 |
| الحزب الوطني الدستوري | | | ■ | | 1 |
| حزب الرسالة | | ■ | | | 2 |
| حزب التيار الوطني | | ■ | | | 2 |
| **الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية** | | | | | 40 |

- الجدول من إعداد الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**رابعاً: تخفيض عجز الموازنة العامة**

تعتبر الموازنة العامة لأي دولة، المؤشر الأساسي الذي من خلاله يتم الوقوف على صحة الاقتصادات الوطنية، حيث أن توازنها أو وجود فائض أو عجز فيها، كاف لإعطاء صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي. ولأن موازنة الدولة تعاني من عجز مزمن منذ عقود، يتوقع أن يكون لدى الأحزاب السياسية موقفا تجاه أوضاع الموازنة العامة للدولة، وتصورات بكيفية حل مشكلة العجز، كأحد سياسات الإصلاح الاقتصادي، ولكن الأحزاب السياسية الأردنية لم تعتني كثيرا بموضوع عجز الموازنة العامة للدولة، ولم تقدم سياسات محددة لمواجهته، وفيما يلي عرض للكيفية التي تناولت فيها الأحزاب السياسية قيد الدراسة هذا الموضوع:

تناول حزب جبهة العمل الإسلامي موضوع عجز الموازنة في سياق تحليله للأوضاع الاقتصادية التي أدت إلى زيادة العجز، "إن عجز الموازنة مرده الأساسي السياسات الاقتصادية،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي أخفقت في إيجاد بيئة استثمارية جاذبة، وفي تبني استراتيجيات اقتصادية تعتمد المشاريع الزراعية والصناعية والتعدينية، وبسبب الإنفاق الترفي في ظل غياب الاولويات الوطنية، وإطلاق أيدي أصحاب النفوذ في التصرف في مقدرات الوطن، الذي زاد في ثراء الأقلية على حساب الأكثرية الفقيرة من المواطنين، فضلا عن غياب التكامل الاقتصادي العربي، والإبقاء على النظام القطري الخاضع لهيمنة المؤسسات الدولية"[1]. أما حزب الوسط الإسلامي فلم يشر إلى موضوع عجز الموازنة العامة للدولة في أي من وثائقه السياسية.

بينما تناول الحزب الشيوعي الأردني موضوع عجز الموازنة العامة للدولة بشكل واضح، وقدم اقتراحات عامة لتخفيضه، تمثلت في "ولمعالجة عجز الموازنة والمديونية العامة الكبيرة، يجب تقليص الإنفاق العام وإعادة النظر بتكوين الموازنة العامة، وربط الإنفاق بالإيرادات وتجنب اللجوء إلى الاستدانة، وتجنب الاعتماد على المنح والقروض الخارجية التي أوقعت البلاد في فخ الأزمة الحالية. وإعادة النظر في السياسة الاقتصادية، واستعادة دور الدول في الحياة الاقتصادية واستعادة دور القطاع العام، والعمل على استعادة الثروات الوطنية التي جرت خصخصتها أو زيادة الضرائب على مالكيها"[2].

وبعكس ذلك، لم يتناول حزب الشعب الديمقراطي الأردني وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي التقدمي، والحزب الوطني الدستوري وحزب الرسالة موضوع عجز الموازنة العامة للدولة، أو تقديم مقترحات لحله.

أما حزب التيار الوطني، فقد تناول موضوع الموازنة العامة منوها إلى أن العجز الذي تعاني منه مرتفع جدا، وطالب بتنفيذ بعض الإجراءات للتخفيف منه، حيث أشار "رغم أهمية الإصلاحات التي اتخذت خلال السنوات الماضية لتخفيض عجز الموازنة العامة، إلا أن هذا العجز لا زال مرتفعاً. وعليه، فإن تحسين الأداء المالي وضمان استدامته يتطلب مواصلة العمل على تنمية الإيرادات المحلية من خلال تحسين كفاءة وعدالة النظام الضريبي، وزيادة كفاءة الإنفاق من خلال ضبط وترشيد النفقات الجارية وتوجيه المزيد من الموارد نحو الإنفاق الرأسمالي المنتج، وزيادة الاعتماد على الذات من خلال تقليص الاعتماد على الموارد الخارجية كالمساعدات والقروض، إلى جانب ضمان استدامة أنظمة التقاعد واستكمال الإصلاحات

[1] حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، مرجع سابق.
[2] الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضرورية لهذه الأنظمة بما يكفل العدالة وضمان حقوق ورفاه الأجيال الحالية والقادمة"[1]، إلى جانب ذلك قدم تصورا إجرائيا على كيفية إعدادها، تمثل في "على الحكومة أن تبني الموازنة العامة للدولة على أساس المشاريع المقررة في المحافظات، وبعد إقرارها، تعرض على مجلس النواب وعند الموافقة عليها ترسل مرة أخرى، بالصيغة التي أقرت بها، إلى مجلس المحافظة والمجلس التنفيذي"[2].

ويشير الجدول رقم (13) إلى أن حزبين فقط تناولا عجز الموازنة العامة مع مقترحات لسد العجز هما الحزب الشيوعي الأردني المحسوب على التيار اليساري وحزب التيار الوطني المحسوب على التيار الوسطي، بينما تناول حزب جبهة العمل الإسلامي موضوع عجز الموازنة العامة للدولة بدون تقديم اقتراحات، في حين تجاهلت الأحزاب السياسية الأخرى هذا الموضوع. ويشير الجدول كذلك إلى أن الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بلغ (27%).

**جدول (13): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة***

| الحزب السياسي | تناولها مع اقتراحات | تناولها بدون اقتراحات | تناولها ضمنيا | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الوسط الاسلامي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الشيوعي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | | | | ■ | 0.0 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | | | | ■ | 0.0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | | ■ | 0.0 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | | | | ■ | 0.0 |
| حزب الرسالة | | | | ■ | 0.0 |
| حزب التيار الوطني | ■ | | | | 100.0 |
| **الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة** | | | | | **26.7** |

- الجدول من إعداد الباحث.

[1] حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[2] حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**خامساً: تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات**

ولم يكن حال الحساب الجاري لميزان المدفوعات، في إطار خطاب وبرامج الأحزاب السياسية الأردنية، بأحسن حال من الموازنة العامة، إذ أن الأحزاب السياسية التي تناولته كانت قليلة، وبدون تقديم تصورات أو سياسات محددة لمواجهة العجز الذي يشكل ضغطا على الاقتصاد الأردني، وتعد مواجهته أحد مؤشرات أي برنامج إصلاحي.

ولم يتطرق حزب جبهة العمل الإسلامي إلى الحديث عن الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وبالتالي لم يقدم أية تصورات أو سياسات لمواجهة العجز الذي يعاني منه. كذلك لم يتطرق حزب الوسط الإسلامي في إطار برامجه إلى الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ولم يقدم أية تصورات لحل مشكلة العجز الذي يعاني منه.

تناول الحزب الشيوعي الأردني موضوع ميزان المدفوعات، في إطار تقديم تصورات لإيجاد حلول لمشكلة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي يعاني منه، حيث أشار إلى "جعل التجارة الخارجية تحت الرقابة المستمرة للدولة، وإخضاع الاستيراد لأولويات وطنية بما يساهم في تلبية حاجات الاستهلاك ومتطلبات التنمية من أجل تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، وتشجيع الصادرات الوطنية بمختلف الحوافز"[1]. كذلك أشار الحزب وفي سياق تقديمه تصورات لحل مشكلة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى "عودة دور الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة في السوق الداخلية، وفي تحديد الأسعار وفي التجارة الخارجية للحد من العجز التجاري"[2]، باعتبار أن الميزان التجاري مكون من مكونات ميزان المدفوعات. أما الأحزاب السياسية الشعب الديموقراطي الأردني والوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني والبعث العربي التقدمي والوطني الدستوري والرسالة، فلم تتطرق في أي من وثائقها السياسية إلى الحديث عن تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

بينما أشار حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، إلى الموضوع بطريقة غير مباشرة، في إطار استعراضه لسياسة الحزب الاقتصادية لتأمين التوازن بين الصادرات والواردات، "تشرف الدولة إشرافاً مباشراً على التجارتين الداخلية والخارجية، لإلغاء الاستثمار بين المنتج والمستهلك

---

[1] الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[2] المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحمايتهما، وحماية الإنتاج القومي من مزاحمة الإنتاج الأجنبي، وتأمين التوازن بين الصادر والوارد"[1].

بينما طالب حزب التيار الوطني بتخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في إطار سياسة الحزب الاقتصادية من خلال "العمل على تقليص العجز المزمن في الميزان التجاري، للحد من تفاقم عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات والذي ارتفع بصورة ملموسة خلال السنوات القليلة الماضية، والعمل على تطوير السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تنويع السلع والخدمات المصدرة والوصول إلى أسواق جديدة وتعزيز مقدرتها على المنافسة"[2].

يشير الجدول رقم (14) إلى أن حزبين فقط، من أصل عشرة أحزاب قيد الدراسة، تناولا موضوع تخفيض الحساب الجاري لميزان المدفوعات مع تقديم اقتراحات لذلك وهما الحزب الشيوعي الأردني المحسوب على التيار اليساري، وحزب التيار الوطني المحسوب على التيار الوسطي، في حين تناول حزب البعث العربي الاشتراكي الموضوع ضمنيا، بينما تجاهل باقي الأحزاب السبعة هذا الموضوع بالكامل. ويشير الجدول كذلك إلى أن الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بلغ (23%).

[1] حزب البعث العربي الاشتراكي، النظام الأساسي، مرجع سابق.
[2] حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول (14): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات***

| الحزب السياسي | تناولها مع اقتراحات | تناولها بدون اقتراحات | تناولها ضمنيا | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | | | | ■ | 0.0 |
| حزب الوسط الاسلامي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الشيوعي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | | | | ■ | 0.0 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | | | | ■ | 0.0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | ■ | | 33.3 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | | | | ■ | 0.0 |
| حزب الرسالة | | | | ■ | 0.0 |
| حزب التيار الوطني | ■ | | | | 100.0 |
| **الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات** | | | | | **23.3** |

- الجدول من إعداد الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**سادساً: تخفيض الدين العام**

لم يتناول حزب جبهة العمل الإسلامي موضوع الدين العام وطريقة تخفيضه في أي من وثائق الحزب، في حين تناول حزب الوسط الإسلامي الدين العام في اطار مطالبته بمواجهة الاختلالات المختلفة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، حيث أشار "تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة الاختلالات المختلفة التي نعاني منها، من فقر وبطالة ومديونية لها أولوية في برامج الحزب وأنشطته، ذلك أن توزيع مكتسبات التنمية بعدالة وتوازن، وتحقيق الرفاه هو الهدف الكبير الذي يفسر فهمنا للوسطية في بعدها الاقتصادي"[1].

أما الحزب الشيوعي الأردني، فقد عرض بشكل عام لأساليب معالجة مشكلة عجز الموازنة العامة وارتفاع الدين العام، إذ أشار إلى "ولمعالجة عجز الموازنة والمديونية العامة الكبيرة، يجب تقليص الإنفاق العام، وإعادة النظر بتكوين الموازنة العامة وربط الإنفاق بالإيرادات وتجنب اللجوء إلى الاستدانة، وتجنب الاعتماد على المنح والقروض الخارجية التي أوقعت البلاد في فخ الأزمة الحالية. وإعادة النظر في السياسة الاقتصادية واستعادة دور الدولة في الحياة

[1] حزب الوسط الاسلامي، مرتكزات الحزب، مرجع سابق.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية واستعادة دور القطاع العام، والعمل على استعادة الثروات الوطنية التي جرت خصخصتها أو زيادة الضرائب على مالكيها"[1]، وتطرق لها أيضا في إطار المهمات العلمية من خلال العمل على إلغائها، "الانخراط في النضال العالمي لإلغاء ديون الدول النامية، وتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد بعلاقات عادلة ومتكافئة"[2]. أما حزب الشعب الديمقراطي الأردني، فتناول موضوع القروض الخارجية من منظور "توظيفها في خدمة التنمية الإنتاجية وفقا لأولويات خطة التنمية الوطنية"[3].

وتناول حزب الوحدة الشعبية موضوع الدين العام بشكل مباشر من خلال تأكيده على الحد من سياسة التوسع بالاقتراض الخارجي "يؤكد الحزب على ضرورة الحد من سياسة الاقتراض الخارجي والعمل على تقليص الاقتراض وتحديد استخدامه للأغراض الضرورية والمنتجة عن كافة الوسائل التي من شأنها تقليل اعتماد البلاد على المساعدات الخارجية، وتأجيل دفع الديون وجدولتها بما لا يرهق الاقتصاد الوطني ويؤثر سلباً على وتائر النمو الاقتصادي، والعمل مع كافة الدول والمؤسسات الدولية لشطب هذه الديون أو تقليص الفوائد إلى أقصى الحدود الممكنة"[4].

إلا أن حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي التقدمي والحزب الوطني الدستوري وحزب الرسالة، لم تتطرق في أي من وثائقها لموضوع الدين العام، ولم تقدم تصورا لكيفية حل مشكلة تنامي الدين العام. أما حزب التيار الوطني فقد تناول موضوع الدين العام باعتباره مشكلة مالية عامة، حيث طالب بـ"زيادة الاعتماد على الذات من خلال تقليص الاعتماد على الموارد الخارجية كالمساعدات والقروض"[5].

يشير الجدول (15) إلى أن حزبين فقط تناولا موضوع تخفيض الدين العام مع تقديم مقترحات لتحقيق ذلك، وهما الحزب الشيوعي الأردني وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وهما محسوبان على التيار اليساري، في حين تناول حزب التيار الوطني هذا الموضوع بدون تقديم مقترحات، إلى جانب تناول حزب الوسط الإسلامي وحزب الشعب الديمقراطي (حشد)، هذا

---

[1] الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[2] المرجع السابق.
[3] حزب الشعب الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[4] حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[5] حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع بشكل ضمني، بينما تجاهلت خمسة أحزاب من أصل عشرة قيد الدراسة موضوع تخفيض الدين العام وهي موزعة على تيار الإسلام السياسي والقومي والوسطي. ويشير الجدول كذلك إلى الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة، من تخفيض الدين العام بلغ (33%) فقط.

**جدول (15): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من تخفيض الدين العام***

| الحزب السياسي | تناولها مع اقتراحات | تناولها بدون اقتراحات | تناولها ضمنيا | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | | | | ■ | 0.0 |
| حزب الوسط الاسلامي | | | ■ | | 33.6 |
| الحزب الشيوعي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | | | ■ | | 33.3 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | | ■ | 0.0 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | | | | ■ | 0.0 |
| حزب الرسالة | | | | ■ | 0.0 |
| حزب التيار الوطني | | ■ | | | 66.7 |
| **الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من تخفيض الدين العام** | | | | | 33.4 |

- الجدول من إعداد الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

**سابعاً: إصلاح النظام الضريبي**

تعد الأنظمة الضريبية وسياساتها من أبرز المؤشرات التي من خلالها يتم تنفيذ وتقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي، باعتبارها أدوات لتوفير الإيرادات العامة من جهة، وأدوات لإعادة توزيع ثروة المجتمع من جهة أخرى. لذلك يتوقع من الأحزاب السياسية الأردنية تقديم تصورات محددة وسياسات تستند إلى جملة المبادئ والقيم التي يتبناها الحزب السياسي، وفيما يأتي عرض لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية المتعلقة بالنظام الضريبي وسياساته:

تناول حزب جبهة العمل الإسلامي النظام الضريبي في الأردن من زاويتين، تمثلت الأولى في نقد السياسات الضريبية المطبقة في الأردن، مطالبا بتخفيف الضرائب حيث أشار إلى



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن "سياسة رفع الأسعار، وزيادة الضرائب كماً ونوعاً، قد أسهمت بشكل جلي في زيادة معدلات الفقر، ولذلك لا بد من وضع معادلات منهجية دورية للتعامل مع الأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع الأسواق الدولية، ومستوى الدخل والمعيشة في البلاد، وتخفيف الضرائب غير المباشرة إلى أقصى حد ممكن، والبحث عن وسائل دخل جديدة"[1].

ومن زاوية أخرى طالب الحزب بضرورة تخفيف الضرائب عن المؤسسات الخيرية التي تعمل وفق المنظور الإسلامي، باعتبارها تقدم خدمات جليلة للمجتمع، اذ أشار إلى أن "الإسهام الذي يقدمه العمل الخيري وفق منظومة الشريعة الإسلامية الغراء في بناء المجتمع الصالح من جهة، والذي يوفر الحاجات الأولية للفقراء، ويفتح المشاريع لتوفير الوظائف الصغرى والمتعددة من جهة أخرى، وتوفير المنح الدراسية وتكاليف الإجراءات العلاجية للمواطنين من جهة ثالثة، يعد من مدخلات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الهامة في البلاد، ولذلك فإن القوانين والاتفاقات التي تسعى لها الدولة محليا وإقليميا ودوليا يجب أن تساعد هذا القطاع وتشجعه، لا أن تحد من نموه وتحاصره بحجج لا سند لها"[2]. ولم يتطرق حزب الوسط الإسلامي في أي من وثائقه السياسية إلى موضوع النظام الضريبي وسياساته.

أما الحزب الشيوعي الأردني فقد تناول النظام الضريبي وسياساته بمستويين، تمثل الأول في تشخيصه للواقع الاقتصادي الأردني، إذ قال "وتتعمق في ذات الوقت الصعوبات المعيشية للغالبية الساحقة من المواطنين جراء موجات الغلاء المتلاحقة وزيادة الضرائب لاسيما غير المباشرة وانحياز النظام الضريبي الصارخ لمصلحة الاغنياء وضد غالبية المواطنين"[3]. وطالب كذلك في إطار مهماته بـ"إعادة النظر في السياسة الضريبية، واعتماد الضريبة المباشرة التصاعدية وإعطاء حوافز ضريبية لقطاعات الإنتاج المادي بالدرجة الأولى، وفي القطاعات الأخرى التي تحددها خطط الاقتصاد وإلغاء الضرائب غير المباشرة تحقيقا لمبدأ العدالة الضريبية"[4].

وكذلك الحال بالنسبة لحزب الشعب الديمقراطي الأردني، إذ طالب في إطار مهماته للتغير الوطني الديمقراطي بـ"إعادة النظر جذريا بالنظام الضريبي بدءا بتخفيف الضرائب غير

---

[1] حزب جبهة العمل الاسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، مرجع سابق.
[2] حزب جبهة العمل الاسلامي، المرجع السابق.
[3] الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[4] المرجع السابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المباشرة والتركيز على الضريبة التصاعدية على الدخل والأرباح الرأسمالية وتقليص الإعفاءات في حدود تشجيع الاستثمار الإنتاجي وفرض الضرائب الإضافية على الأرباح الناجمة عن المضاربة والسمسرة والعقارات والبنوك"[1].

أما حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، فقد تناول النظام الضريبي الأردني وسياساته من خلال المطالبة بـ"سن التشريعات التي تضمن اعتماد سياسة ضرائبية تقوم على أساس تصاعدي متناسب مع مستويات الدخل والأرباح، وتشديد الرقابة على الإعفاءات غير الهادفة وخصوصاً تلك الإعفاءات التي لا تتصل بالقطاعات الاقتصادية المنتجة أو بأولويات التنمية الوطنية وخططها وزيادة الضرائب على كافة النشاطات الطفيلية والحد من نشاطها"[2]. في ذات الوقت تناول فيه حزب التيار الوطني للنظام الضريبي والسياسات الضريبية بشكل عام من خلال مطالبته بـ"ضمان استدامته يتطلب مواصلة العمل على تنمية الإيرادات المحلية من خلال تحسين كفاءة وعدالة النظام الضريبي"[3]. في حين لم تتناول أحزاب البعث العربي الاشتراكي والبعث التقدمي والحزب الوطني الدستوري وحزب الرسالة، موضوع النظام الضريبي وسياساته بأي شكل من الأشكال في أي من وثائقها.

ويشير الجدول رقم (16) إلى أن ثلاثة أحزاب سياسية فقط، من أصل عشرة قيد الدراسة، تناولت موضوع إصلاح النظام الضريبي بشكل مباشر مع تقديم مقترحات لذلك، وهي الحزب الشيوعي الأردني وحزب الشعب الديمقراطي (حشد) وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وهي محسوبة على التيار اليساري، بينما تناول حزب جبهة العمل الإسلامي المحسوب على تيار الإسلام السياسي موضوع إصلاح النظام الضريبي دون تقديم مقترحات لذلك، وكذلك كان الحال بالنسبة لحزب التيار الوطني المحسوب على تيار الوسط، في حين تجاهلت خمسة أحزاب موضوع إصلاح النظام الضريبي وهي موزعة على تيارات الإسلام السياسي والقومي والوسطي. ويشير الجدول كذلك إلى أن الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من إصلاح النظام الضريبي بلغ (43%).

---

[1] حزب الشعب الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، مرجع سابق.
[2] حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، مرجع سابق.
[3] حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، مرجع سابق.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول (16): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من إصلاح النظام الضريبي***

| الحزب السياسي | تناولها مع اقتراحات | تناولها بدون اقتراحات | تناولها ضمنيا | تجاهل | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| حزب جبهة العمل الاسلامي | | ■ | | | 66.7 |
| حزب الوسط الاسلامي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الشيوعي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد | ■ | | | | 100.0 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | ■ | | | | 100.0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | | | | ■ | 0.0 |
| حزب البعث العربي التقدمي | | | | ■ | 0.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | | | | ■ | 0.0 |
| حزب الرسالة | | | | ■ | 0.0 |
| حزب التيار الوطني | | ■ | | | 66.7 |
| **الوزن النسبي لمواقف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة من اصلاح النظام الضريبي** | | | | | **43.3** |

- الجدول من إعداد الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يوضح الجدول رقم (17) أن الوزن النسبي لمجمل مؤشرات الإصلاح الاقتصادي في برامج ووثائق الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة بلغ (37%)، وكانت مكافحة الفقر والبطالة هي الأولى مقارنة مع مختلف المؤشرات بنسبة (57%)، تلاها إصلاح النظام الضريبي بنسبة (43%)، ثم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بنسبة (40%)، ثم تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتخفيض الدين العام بنسبة (33%)، يليها تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة (27%) وأخيرا تخفيض الحساب الجاري لميزان المدفوعات بنسبة (23%).

ومن جانب ترتيب الأحزاب السياسية قيد الدراسة حسب تبنيها لمعايير الإصلاح الاقتصادي التي تم استخدامها في هذه الدراسة، فقد جاء ترتيب حزب التيار الوطني في المرتبة الأولى بوزن نسبي (81%)، يليه الحزب الشيوعي الأردني بوزن نسبي قدره (76%)، ثم حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) بوزن نسبي (48%)، ثم حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني بوزن نسبي (43%)، ثم حزب الوسط الإسلامي والحزب الوطني الدستوري وحزب الرسالة بوزن نسبي (19%)، يليها حزب البعث العربي الاشتراكي بوزن نسبي قدره (14%)، وأخيرا حزب البعث العربي التقدمي بوزن نسبي (0%).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول (17): مواقف الأحزاب السياسية قيد الدراسة من الإصلاح الاقتصادي***

| الحزب السياسي | مكافحة الفقر والبطالة | تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة | الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية | تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة | تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات | تخفيض الدين العام | اصلاح النظام الضريبي | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حزب التيار الوطني | 100.0 | 66.7 | 66.7 | 100.0 | 100.0 | 66.7 | 66.7 | 81.0 |
| الحزب الشيوعي الأردني | 66.7 | 33.3 | 33.3 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 76.2 |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني- حشد | 66.7 | 66.7 | 66.7 | 0.0 | 0.0 | 33.3 | 100.0 | 47.6 |
| حزب جبهة العمل الاسلامي | 66.7 | 33.3 | 100.0 | 66.7 | 0.0 | 0.0 | 66.7 | 47.6 |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني | 66.7 | 33.3 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 100.0 | 100.0 | 42.9 |
| حزب الرسالة | 66.7 | 0.0 | 66.7 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 19.1 |
| حزب الوسط الاسلامي | 66.7 | 33.3 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 33.3 | 0.0 | 19.0 |
| الحزب الوطني الدستوري | 66.7 | 33.3 | 33.3 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 19.0 |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | 0.0 | 33.3 | 33.3 | 0.0 | 33.3 | 0.0 | 0.0 | 14.3 |
| حزب البعث العربي التقدمي | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| **الوزن النسبي** | **56.7** | **33.3** | **40.0** | **26.7** | **23.3** | **33.3** | **43.3** | **36.7** |

- الجدول من إعداد الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الخامس

# الاستنتاجات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**تقديم:**

في ختام هذه الدراسة، وفي ضوء عملية التحليل التي تم إجراؤها للبرامج والوثائق السياسية للأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة، يمكن إجمال الاستنتاجات العامة للدراسة في أن غالبية الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة، لم تعتني بشكل كبير بصياغة برامجها ووثائقها السياسية، وبرز ذلك في جانبين أساسيين، تمثل الأول في أن برامجها ووثائقها لم تكن شمولية بحيث تغطي مختلف المؤشرات الأساسية للإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، والثاني تمثل في عدم قدرة غالبية هذه الأحزاب على أن تعكس مرجعيتها وهويتها الفكرية على خطابها واطروحاتها في غالبية مؤشرات الإصلاح التي تم دراستها، وخاصة في جوانب الإصلاح الاقتصادي، بحيث يصعب تصنيف هذه الأحزاب إلى التيارات السياسية التقليدية المتعارف عليها (يسار ووسط ويمين)، استنادا إلى مواقفها واطروحاتها تجاه هذه المؤشرات، وفيما يأتي أهم الاستنتاجات التفصيلية التي توضح ذلك:

**أولاً: الاصلاح السياسي**

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول والذي ينص على "ما هي مواقف واتجاهات الأحزاب السياسية الأردنية نحو الإصلاح السياسي في الأردن؟"، تم تحليل البرامج والوثائق السياسية للأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة، وفي ضوء مؤشرات الإصلاح السياسي التي تم تطويرها، وقد تمثلت نتائج الدراسة بما يأتي:

1. بلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لمختلف مؤشرات الإصلاح السياسي التي استخدمتها الدراسة في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (69%)، وهي درجة متوسطة تعبر عن عدم اهتمام الأحزاب السياسية الأردنية بشكل كاف بالإصلاح السياسي.

2. عبرت الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة بدرجات متفاوتة في برامجها السياسية ووثائقها عن مدى احترامها وتبنيها لمبدأ حرية الرأي والتعبير، إذ أن بعضها تناولها بشكل صريح



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومباشر، وبعضها الآخر بشكل ضمني، وآخر بشكل مشروط، ولم يتجاهله أي حزب سياسي، وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع حرية الرأي والتعبير في برامجها ووثائقها السياسية الدراسة ما نسبته (70%).

3. تناولت الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة، موضوع حرية التجمع والتنظيم بطرق متفاوتة، وقد تجاهله حزب سياسي واحد هو حزب التيار الوطني، وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع حرية التجمع والتنظيم في برامجها ووثائقها السياسية الدراسة ما نسبته (60%).

4. وهنا أيضا تناولت الأحزاب السياسية الأردني قيد الدراسة الحق في حرية العمل الحزبي بشكل متباين، وقد تجاهله حزبان سياسيان هما حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي التقدمي، وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع حرية العمل الحزبي في برامجها ووثائقها السياسية الدراسة (63%).

5. تناولت الأحزاب السياسية الأردنية موضوع الحق في الترشح والانتخاب بطرق مختلفة، وقد تجاهل هذا الحق كل من حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب البعث العربي الاشتراكي، وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع الحق في الترشح والانتخاب في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (67%).

6. أكدت غالبية الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة على موضوع الفصل بين السلطات باعتباره محورا أساسيا من محاول الإصلاح السياسي، وكان جزءا أساسيا من أهدافها، بينما تجاهلته ثلاثة أحزاب، وهي حزب البعث العربي التقدمي والحزب الوطني الدستوري وحزب الرسالة، وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع الفصل بين السلطات في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (70%).



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. أجمعت مختلف الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة على أهمية وضرورة استقلال القضاء باعتباره أحد عناصر ومؤشرات الإصلاح السياسي في الأردن، وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع استقلال في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (100%).

8. انقسمت الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة حول مبدأ تداول السلطة السياسية، ففي الوقت الذي أكد فيه كل من حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوسط الإسلامي وحزب الشعب الديمقراطي الأردني والحزب الوطني الدستوري وحزب التيار الوطني أن آليات تداول السلطة مؤشر أساسي من مؤشرات الاصلاح السياسي، في الوقت الذي تجاهله الحزب الشيوعي الأردني وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي التقدمي وحزب الرسالة إلى مبدأ تداول السلطة بشكل مباشر في أي من وثائقه. وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع تداول السلطة في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (50%).

**ثانياً: الاصلاح الاقتصادي**

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني والذي ينص على "ما هي مواقف واتجاهات الأحزاب السياسية الأردنية نحو الإصلاح الاقتصادي في الأردن؟"، تم تحليل البرامج والوثائق السياسية للأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة، وفي ضوء مؤشرات الإصلاح الاقتصادي التي تم تطويرها، وقد تمثلت نتائج الدراسة بما يأتي:

1. بلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لمختلف مؤشرات الإصلاح الاقتصادي التي استخدمتها الدراسة في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (37%)، وهي نسبة متواضعة جدا، تعبر عن عدم اهمام الأحزاب السياسية الأردنية بموضوع الإصلاح الاقتصادي.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تفاوتت طريقة تناول الأحزاب السياسية قيد للدراسة لمشكلات الفقر والبطالة، وطرق معالجتها، وقد غابت عن هذه الأحزاب، الرؤى والسياسات الواضحة لمكافحة هاتين المشكلتين التي يواجهها الاقتصاد الأردني، إذ تركزت الطريقة التي تناولت فيها غالبية هذه الأحزاب على مطالبتها بمكافحة الفقر والبطالة، دون الإشارة إلى الكيفية التي يتم فيها ذلك، وقد تجاهل كل من حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب العربي التقدمي هذه المشكلة. وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع مكافحة الفقر والبطالة في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (57%).

3. تناولت الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة موضوع تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بطرق متباينة وضعيفة، فبعض الأحزاب تناولت الأمر بشكل مباشر، وبعضها الآخر بشكل ضمني، وأحزاب أخرى تجاهلته بالكامل، أما حزب البعث العربي التقدمي وحزب الرسالة فقد تجاهلا الموضوع بالكامل. وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (33%).

4. وتباينت كذلك طريقة تناول الأحزاب السياسية الأردنية لموضوع الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، بعض الأحزاب أشارت إلى ذلك مباشرة، وبعضها الآخر بشكل ضمني، وقد تجاهل هذا الموضوع كل من حزب الوسط الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب البعث العربي التقدمي. وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (40%).

5. لم تعتني الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة بموضوع عجز الموازنة العامة للدولة، ولم تقدم سياسات محددة لمواجهته، واكتفى غالبيتها بتناوله في سياق تحليل الوضع الاقتصادي العام للأردن، وتجاهل هذا الموضوع كل من: حزب الوسط الإسلامي وحزب



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي التقدمي والحزب الوطني الدستوري وحزب الرسالة. وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (27%).

6. لم تتناول غالبية الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة موضوع ميزان المدفوعات وآليات مواجهة عجزه، بالشكل الذي يستحقه، باعتبار توازنه أحد أهم مؤشرات الإصلاح الاقتصادي، وقد تجاهل غالبية الأحزاب السياسية قيد الدراسة هذا الموضوع والمتمثلة في حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوسط الإسلامي وحزب الشعب الديموقراطي الأردني (حشد) وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني وحزب البعث العربي التقدمي والحزب الوطني الدستوري وحزب الرسالة. وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع عجز ميزان المدفوعات وتخفيضه في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (23%).

7. تباينت الطرق التي تناولت فيها الأحزاب السياسية الأردنية موضوع الدين العام وتخفيضه، وقد تجاهله نصف الأحزاب السياسية قيد الدراسة وهي حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي التقدمي والحزب الوطني الدستوري وحزب الرسالة، وبلغ الوزن النسبي لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع الدين العام وتخفيضه في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (33%).

8. هنالك تباين بين الأحزاب السياسية الأردنية قيد الدراسة في تناول موضوع إصلاح النظام الضريبي في الأردن، وقد تجاهله خمسة أحزاب سياسية من أصل عشرة قيد الدراسة، والمتمثلة في حزب الوسط الإسلامي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب البعث العربي التقدمي والحزب الوطني الدستوري وحزب الرسالة، وبلغ الوزن النسبي



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدرجة تناول الأحزاب السياسية قيد الدراسة لموضوع إصلاح النظام الضريبي في برامجها ووثائقها السياسية ما نسبته (43%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت اليه الدراسة، نوصي بما يلي:

1. ضرورة قيام الأحزاب السياسية الأردنية بعمل مراجعة لبرامجها ووثائقها السياسية، وإعادة تطويرها لتصبح أكثر شمولية بحيث تتضمن مختلف القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يحتاجه الأردن في الوقت الراهن، وتعكس المنظومات الفكرية والسياسية التي تصنف هذه الأحزاب السياسية في إطارها.
2. ضرورة رفع قدرات الكوادر الحزبية بقضايا الإصلاح السياسي في الأردن وفق أفضل الممارسات الفضلى في الدول الديمقراطية المتقدمة.
3. ضرورة رفع قدرات الكوادر الحزبية في الأردن بقضايا الإصلاح الاقتصادي وفق الممارسات الفضلى في الدول الديمقراطية المتقدمة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المراجع

### المراجع العربية

**1) كتب**


- الحوراني، هاني، (1993)، الأحزاب السياسية الأردنية، مركز الأردن الجديد، عمان، الأردن، ص 16.
- خليل، سامي، 1999، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الاول المفاهيم والنظريات الاساسية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- دليل الحياة السياسية في الأردن، (2008)، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عمان الأردن.
- زهرة، عطا محمد، مقدمة في العلوم السياسية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، اربد، 2008، ص 263.
- السيد، ياسين، (1997)، تجديد المشروع القومي العربي: التشخيص والتصور والاستراتيجية، في محمود مصطفى، مصر ومشروعات النظام الجديد في المنطقة مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، القاهرة، ص 54.
- العدوان: عبدالحليم مناع، 2013، التحول الديمقراطي في الأردن للفترة (1989 – 2005)، دار الصايل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- المشاقبة، أمين، التربية الوطنية والنظام السياسي الأردني، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2005.
- المصالحة، محمد، 1999، التجربة الحزبية السياسية في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينات والتسعينات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الاولى، 1999.


© Arabic Digital Library-Yarmouk University



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**2) بحث في مجلة**


- بني سلامة: محمد تركي، الاصلاح السياسي: دراسة نظرية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المفرق-الأردن، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس، آب 2007، ص 142.
- جفال، عمار، ( 2005)، المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 5.
- الخوالدة، خليف، (2009)، الأحزاب السياسية في الأردن، التطور والتقييم، صحيفة السوسنة، 2009/2/13.
- سيف، ابراهيم، ابو رمان، محمد (2012)، "الأجندات الاقتصادية للأحزاب الاسلامية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت.
- الشرعة، محمد كنوش، مقومات وآليات الاصلاح السياسي في الأردن: 2001-2006، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المفرق-الأردن، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس، آب 2007، ص 100.
- الشمري، حسين، 2012، سياسات التثبيت الاقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، http://goo.gl/Wh4XWl
- عبيدات، خالد، (2004)، مسيرة الاصلاح في الوطن العربي، جريدة الرأي، العدد 12391، 2004/8/24.
- العريان: محمود، الإصلاح في الوطن العربي، بحث في دلالة المفهوم، موقع شبكة الصحافة غير المنحازة، 2010، http://www.voltairenet.org/article129812.html .
- عودة، سوسن، 2013، الإصلاح الاقتصادي: المفهوم والسياسات والأهداف، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، طرابلس، ليبيا، http://goo.gl/wmkRih




© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العيسى، شملان ومشاقبة، أمين، (2005)، الاصلاحات السياسية في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، العدد (1)، ص 6.
- الفياض: عباس، قضايا اقتصاديه معاصره: الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، 2011، عمان، الأردن.
- الكيالي، عبدالوهاب، (1979)، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص 208.
- المشاقبة، أمين، (2011)، الإصلاح السياسي المعنى والمفهوم، جريدة الدستور، http://goo.gl/6CqsU7

**3) الرسائل/ الأطروحات الجامعية**

- الحسامي: أحمد عقله، 2010، الأحزاب السياسية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، 2010.
- الخلايله: هشام سلمان، 2012، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة من عام 1999-2012، رسالة ماجستير، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط ، الاردن ، 2012.
- الخطيب، نعمان أحمد، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة مؤتة، الأردن، 1994، ص 15.

**4) دوائر رسمية**

- دائرة الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني في وزارة الداخلية الأردنية، نيسان 2015.
- دائرة الإحصاءآت العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، عمان، الأردن، 2013.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دائرة الإحصاءآت العامة، مجموعة تقارير العمالة والبطالة للسنوات (2004- 2014)، عمان، الأردن.

**برامج الأحزاب السياسية**

- حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني، النظام الداخلي، 1993، عمان، الأردن، http://files.alqudscenter.org/ar/files/download/543/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%20.PDF
- حزب البعث العربي التقدمي، النظام الأساسي، 1993، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://www.abpparty.org/alt3ref.htm#النظام_الأساسي_
- حزب التيار الوطني، البرنامج الانتخابي للانتخابات النيابية لعام 2012، عمان، الأردن.
- حزب التيار الوطني، البرنامج الانتخابي للحزب في الانتخابات النيابية الأخيرة 2012.
- حزب التيار الوطني، النظام الأساسي، 2009، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://tayarwatani.jo/?page_id=661
- حزب الرسالة، النظام الأساسي، 2002، عمان، الأردن، http://files.alqudscenter.org/ar/files/download/546/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8.pdf
- حزب الشعب الديمقراطي الأردني، النظام الأساسي، موقع دليل الحياة السياسية في الأردن، 2010، http://www.jordanpolitics.org/uploads/ar_jordanpolitics.org_635246995382514716.pdf



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حزب الشعب الديمقراطي الأردني-حشد، البرنامج السياسي، عمان الأردن، 2015.
- الحزب الشيوعي الأردني، البرنامج السياسي للحزب الشيوعي الأردني الذي اقره المؤتمر الخامس للحزب بتاريخ 16 تموز 2010، الموقع الالكتروني للحزب، عمان، الأردن. http://www.cpjo.org/index.php/2014-04-27-09-11-45/2014-04-27-10-16-07
- حزب الوحدة الشعبية الأردني، مرتكزات الحزب، بدون تاريخ، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://www.wihda.org/Home/index.php/2014-12-27-10-05-50/2015-01-04-10-39-53
- حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، البرنامج السياسي، 2015، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://www.wihda.org/Home/index.php/2014-12-27-10-05-50/2015-01-04-10-40-20
- حزب الوسط الإسلامي، البرنامج الانتخابي للحزب للانتخابات البرلمانية لعام 2012.
- حزب الوسط الإسلامي، رسالة الحزب، بدون تاريخ، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://wasatparty.org/PartyProgram.aspx
- حزب الوسط الإسلامي، رؤية الحزب، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://wasatparty.org/literature.aspx
- حزب الوسط الإسلامي، فكرة .. ومنهاج، الموقع الالكتروني للحزب، بدون تاريخ، http://wasatparty.org/PartyProgram.aspx
- حزب الوسط الإسلامي، لماذا حزب الوسط الاسلامي؟ بدون تاريخ، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://wasatparty.org/PartyProgram.aspx
- الحزب الوطني الدستوري، المبادئ والمرتكزات، 1997، عمان، الأردن، الموقع الالكتروني للحزب، http://www.ncp-jo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=49&Itemid=58



© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حزب جبهة العمل الإسلامي، النظام الأساسي المعدل، الأهداف الخاصة للحزب، الموقع الالكتروني للحزب، 2014، http://www.jabha.info/wp-content/uploads/2014/07/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A.pdf
- حزب جبهة العمل الإسلامي، رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح، الموقع الالكتروني للحزب، عمان، الأردن، 2011، http://www.jabha.info/post/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD

**قوانين وتشريعات**

- الدستور الأردني، المادة 1/24.
- دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1952، المادة 11.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966.
- قانون الأحزاب السياسية رقم (16) لسنة 2012، المادة (6)، الجريدة 5161، رقم الصفحة 2529، تاريخ 2012/6/7.
- قانون الأحزاب السياسية رقم (19) لسنة 2007، المادة (5)، الجريدة الرسمية 4821، رقم الصفحة 2234، تاريخ الجريدة 2007/4/16.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992، الجريدة الرسمية 3851، رقم الصفحة 1670، تاريخ الجريدة 1992/9/1.
- القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن لسنة 1928، المادة 11.
- قانون تنظيم الأحزاب السياسية، رقم (3) لسنة 1954، الجريدة الرسمية رقم 1166، رقم الصفحة 51، تاريخ الجريدة 1954/1/17، الأردن.

**المراجع الأجنبية**

- Ghali: Boutros Boutros et al, 2002, The Interaction between Democracy and Development, report, UNISCO, France, 2002.
- Alissa, Sufyan, "Rethinking Economic Reform in Jordan: Confronting Socioeconomic Realities", Carnegie Endowment for International Peace, July 2007.
- Hakala, Pekka, "Reform of the Political System in Jordan: A Prudent First Step Towards Constitutional Monarchy", Directorate –General for External Policies of the Union Policy Department, European Parliament, Belgium, 2011.
- Muasher, Marwan, "A Decade of Struggling Reform Efforts in Jordan: The Resilience of the Rentier System", Carnegie Endowment for International Peace, may, 2011.

- فاوت، سيمون وآخرون، 2012، الديمقراطية الاجتماعية، منشورات مؤسسة فريدريش ايبرت، ترجمة خليل أبو عياش، عمان، الأردن.



© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com